

الثورة
العربية
و الثورة المضادة أمريكية الصنع
جيمس بتراس
ترجمة د فاطمة نصر
إصدارات سطور الجديدة

إصدارات سطور الجديدة

رئيس مجلس الإدارة: د. فاطمة نصر

المستشار الفنى: حسين جبيل gopy_art@yahoo.com

الثورة العربية
والثورة المضادة أمريكية الصنع

چيمس پتراس

ترجمة: د. فاطمة نصر

هذه هي الترجمة الكاملة لكتاب

The Arab Revolt and

The Imperialist Counter Attack

المؤلف: James Petras

الناشر: Clear Day Books,2011

طبعة سطور الجديدة 2012

الثورة العربية والثورة المضادة أمريكية الصنع
- جيمس بتراس
- ترجمة د. فاطمة نصر
- غلاف: حسين جبيل gopy-art@yahoo.com
- مراجعة لغوية: عمر الشناوى omar.shenawey72@yahoo.com
- إخراج فنى: جابر عبداللطيف jaberlatef@yahoo.com
الطبعة الأولي ٢٠١٢
رقم الإيداع: ٢٠١٢/٢٢٠٤٥
الترقيم الدولى: 3-96 -5868-977

٨ و٢٣ تقسيم الشيشينى بجوار الكوبرى الدائرى
كورنيش المعادى ت: ٢٥٢٤٠٠٢٠/٢٥٢٦٣٥٩٩
e.mailaddress:suour@link.net
الموقع الإلكترونى
www.sutour2.com
صفحة فيس بوك
www.sutour.blogspot.com

بتراس، جيمس
الثورة العربية والثورة المضادة أمريكية الصنع
ط ١- (القاهرة: مكتب سطور للنشر ٢٠١٢
مكتب سطور، ٢٠١٢
١٣٠ ص، سم ١٧ /٢٤
تدمك:
١- ٣ ٩٦ ٥٨٦٨ ٩٧٧
١- الثورات
٢- مصر - تاريخ - العصر الحديث - الثورات
أ- نصر، فاطمة (مترجم)
ب- العنوان: ٨ و٢٣ تقسيم الشيشيني بجوار الكوبري الدائري
كورنيش المعادي ت: ٢٥٢٤٠٠٢٠/٢٥٢٦٣٥٩٩
e.mailaddress:suour@link.net
الموقع الإلكتروني
www.sutour2.com

إهداء

إلى الثوار العرب الذين يناضلون ضد الإمبريالية الغربية والديكتاتوريات المتواطئة

جيمس پتراس

مقدمة

كان قصف الولايات المتحدة لليبيا دعما للمتمردين في ربيع عام ٢٠١١ جزءا أساسيا من سياسة أمريكا المستدامة للتدخل العسكري في إفريقيا منذ تسعينيات القرن الماضي علي الأقل. وفقا لدراسة أجراها فرع الأبحاث بالكونجرس ونُشرت في نوفمبر عام ٢٠١٠، فقد قامت واشنطون علي أساس شبه سنوي بإرسال أعداد تتراوح بين مئات من أفراد القوات المقاتلة وبين الآلاف منهم، وعشرات الطائرات والسفن الحربية من أجل دعم الديكتاتوريات العميلة. تبين السجلات أن القوات المسلحة الأمريكية تدخلت ٤٦ مرة في إفريقيا قبل الحرب الأخيرة علي ليبيا.

تتضمن البلاد التي شهدت تدخلات عسكرية أمريكية لمرة واحدة أو أكثر الكونغو، ليبيا، تشاد، سيرا ليون، الصومال، رواندا، ليبيريا، جمهورية إفريقيا الوسطي، الجابون، غينيا بيساو، كينيا، تنزانيا، السودان، ساحل العاج، إثيوبيا، جيبوتي، وإريتريا. أما تدخل الولايات المتحدة «الإيجابي» الوحيد فكان في مصر حينما أجبر أيزنهاور القوات الإسرائيلية/ الفرنسية/ الإنجليزية على الانسحاب من منطقة القناة بعد عدوان ١٩٥٦.

لم تُسجل في الفترة بين منتصف خمسينيات القرن الماضي ونهاية سبعينياته سوي أربع عمليات أمريكية عسكرية علنية في إفريقيا. هذا علي الرغم من وقوع كثير من العمليات واسعة المدي سِرًّا أو بالوكالة. تزايد عدد التدخلات العسكرية فيما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩١، أي في عهد ريجان وبوش الأب حيث وصلت إلي ثمانى حالات تدخل. بدون أن نحسب الحروب واسعة المدي السرية بواسطة «القوات الخاصة» أو الحروب بالإنابة في الجنوب

الإفريقي، ثم انطلقت الإمبريالية الأمريكية المُعسكرة في إفريقيا أثناء إدارة كلينتون، بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٠ وقعت ١٧ حالة تدخل مسلح بما في ذلك غزو الصومال الشامل، والدعم العسكري لنظام رواندا الذي ارتكب جرائم الإبادة العرقية. تدخل كلينتون في ليبيريا والجابون والكونغو وفي ليبيريا لمساندة نظام عميل كان قد ظل قائما لسنوات عديدة. قام بقصف السودان، وبعث بشخصيات عسكرية إلي كينيا وإثيوبيا لدعم عملاء الولايات المتحدة الذين كانوا يهاجمون الصومال. في عهد بوش الابن، بلغ عدد التدخلات العسكرية الأمريكية ١٥ حالة حدثت غالبيتها في وسط إفريقيا وشرقها. من ثم، فإن غزو نظام أوباما لليبيا، وقصفه لها ما هو إلا استمرار لممارسات ظلت مستمرة منذ زمن تهدف إلي تعزيز قوة الولايات المتحدة من خلال تنصيب أنظمة عميلة، وإقامة القواعد العسكرية وتدريب قوات المرتزقة الأفارقة. ومما لا ريب فيه أنه ظل هناك تيار متصاعد للعسكرة الإمبريالية علي مر العقود السابقة.

تقوم معظم إمبراطورية الولايات المتحدة في إفريقيا علي روابط عسكرية غير متسقة مع قادة عسكريين

عملاء حيث يبقي البنتاجون علي روابط مع ٥٣ بلدا إفريقيا (من بينها ليبيا قبل الهجوم الأخير). تسارعت محاولات واشنطون وجهودها من أجل عسكرة إفريقيا وتحويل جيوشها إلي مرتزقة يحاربون بالوكالة لقمع الأنظمة والانتفاضات المناوئة بعد ٩/١١. أعلنت إدارة بوش في عام ٢٠٠٢ أن إفريقيا «أولوية استراتيجية في الحرب علي الإرهاب». من ثم اتخذ الاستراتيجيون الأمريكيون الإمبرياليون بدعم من أعضاء الكونجرس من الليبراليين والمحافظين الجدد الخطوات لتطبيق سياسة عسكرية مركزية ومنسقة تشمل أنحاء القارة وقاموا بتشكيل «القيادة الإفريقية AFRICOM» المشتركة التي تقوم بتنظيم الجيوش الإفريقية من أجل شن حروب نيوكلونيالية علي أساس اتفاقيات ثنائية (أوغندا وبروندي) أو روابط «متعددة الأطراف» مع منظمة الاتحاد الإفريقي.

وعلي الرغم من الدور المنوط بالقيادة الإفريقية AFRICOM كأداة لنشر النفوذ الإمبريالي، فقد حققت نجاحها الأكبر في تدمير البلاد بدلا من اكتساب الموارد وقواعد القوة. تَدْخُل الحرب ضد الصومال والتي نجم

عنها قتل الملايين واقتلاعهم، وتكلفت مئات الملايين من الدولارات . تدخل عامها العشرين دونما تحقيق أي نصر مرتقب. وباستثناء ليبريا، ذلك البلد الذي ظل لوقت طويل شبه مستعمرة للولايات المتحدة، فلا يوجد أي بلد إفريقي علي استعداد للسماح للقيادة الإفريقية بإقامة مقرها الرئيسي فيه.

الأهم من هذا كله، فلم تكن AFRICOM مُعدَّة للإطاحة بالأنظمة العميلة. المفتاح في مصر وتونس - كان النظامان «شريكين» مهمين في شاطئ المتوسط شمال الإفريقي والشواطئ العربية علي البحر الأحمر. وعلي الرغم من تعاون ليبيا مع AFRICOM، وبخاصة في العمليات الاستخبارية «ضد الإرهاب»، فقد اعتقدت واشنطون، عن خطأ، أن عملاءها من «المتمردين» سيحققون نصرا سهلا قد يؤدي إلي الإتيان بنظام أكثر طواعية يمكّنهم من إقامة قاعدة عسكرية ومقر رئيسى للقيادة الإفريقية AFRICOM والسيطرة علي مصدر للنفط الرخيص حيث تعتمد الولايات المتحدة اليوم علي النفط الإفريقي بمثل اعتمادها علي النفط شرق الأوسطي.

لا يضاهي تواجد AFRICOM في جميع أنحاء القارة سوي عدم قدرته علي تحويل «الشركاء» إلي مقاتلين بالإنابة يعملون لحسابه. باءت محاولاته لرعاية برامج «مدنية عسكرية» بالفشل في ضمان قواعد شعبية للأنظمة العميلة المتعاونة معه التي يكمن تقديرهم لها في استعدادها لإمدادهم بمقاتلين تحصدهم نيران المدافع.

نجحت الانتفاضات والثورات التي مازالت مستمرة في شمال إفريقيا في الإطاحة برموز الدكتاتوريات شرق الأوسطية التي تدعمها القوي الإمبريالية. وفيما تنتشر الثورة الشعبية العربية لتصل إلي الخليج وتتعمق مطالبها لتشمل إصلاحات اجتماعية/ اقتصادية إلي جانب الإصلاحات السياسية قامت «الإمبراطورية» بتوجيه ضربتها الثأرية. دعم AFRICOM الهجوم العسكري علي ليبيا. يستخدم المجلس العسكري الحاكم في مصر العنف ضد الثوار المطالبين بالديموقراطية. ويتطلع إلي «شركائه» في الخليج وشبه الجزيرة العربية ليعملوا معا علي إغراق حركات المجتمع المدني في حمامات الدم.

تؤرخ المقالات التالية لعسكرة السياسة الأمريكية

المتنامية في شمال إفريقيا والخليج وللمواجهات التاريخية بين الثورة العربية الديموقراطية وبين الحكام المستبدين التابعين للقوى الإمبريالية: بين الليبيين الذين انتفضوا من أجل استقلالهم وبين القوة البحرية والجوية الأورو/ أمريكية التي ألحقت الدمار بالبلد لحساب عملائهم المحليين من الحمقي والأتباع.

1

واشنطون تواجه الثورة العربية

التضحية بالمستبدين من أجل إنقاذ الدولة

مقدمة:

من الضروري وضع سياسة نظام أوباما تجاه مصر وديكتاتورية مبارك والانتفاضة الثورية الشعبية في سياقها التاريخي من أجل فهمها. النقطة الرئيسية هنا هي أن واشنطون بعد عقود عديدة من التعضون العميق داخل بني الدولة فى الديكتاتوريات العربية بدءا من تونس ومروراً بالمغرب ومصر واليمن ولبنان والسعودية والسلطة الفلسطينية تحاول الآن تعديل سياساتها من أجل دمج السياسيين الليبراليين المنتخبين ضمن منظومة القوة القائمة.

وفيما سكب معظم المعلقين والصحفيين أطنانا من الحبر فى كتابات تتعاطى مع «مآزق» قوة الولايات المتحدة، وفجاءة الأحداث فى مصر، وبيانات واشنطون السياسية التى تصدر مختلفة من يوم لآخر، فإن ثمة سابقات تاريخية كثيرة ضرورية لفهم التوجه الاستراتيجى لسياسة أوباما.

الخلفية التاريخية:

للسياسة الخارجية الأمريكية تاريخ طويل من تنصيب الأنظمة الاستبدادية التى تساند سياساتها ومصالحها

الإمبريالية طالما أبقت على التحكم فى شعوبها، وتمويل تلك الأنظمة وتسليحها ودعمها.

فى الماضي، عمل الرؤساء الجمهوريون والديموقراطيون عن كثب ولمدة تربو على الثلاثين عاما مع ديكتاتورية تروچيلو Trujillo بجمهورية الدومينيكان؛ قاموا بفرض نظام دييم الاستبدادى فى ڤيتنام ما قبل الثورة فى خمسينيات القرن الماضي؛ وتواطئوا مع جيليْن من أنظمة عائلة سوموزا الإرهابية فى نيكاراجوا؛ قاموا بتمويل ودعم الانقلاب العسكرى فى كوبا عام ١٩٥٢، والبرازيل

عام ١٩٦٤، وتشيلى عام ١٩٧٣، والأرجنتين عام ١٩٧٦، وما تلى ذلك من أنظمة قمعية. وحينما تحدّت الانتفاضات الشعبية تلك الديكتاتوريات المدعومة أمريكيا، وبدا من المحتمل نجاح الثورات الاجتماعية والسياسية، كان رد فعل واشنطون هو اتباع سياسة ذات مسارات ثلاثة: النقد العلنى لانتهاكات حقوق الإنسان والمطالبة بإصلاحات ديموقراطية؛ العمل سرا على إرسال إشارات دعم للحكام؛ وثالثا، البحث عن نخبة بديلة يمكن أن تحل محل الأنظمة القائمة وتحافظ على أجهزة الدولة، وأنظمتها الاقتصادية، وتدعم مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية الإمبريالية.

لا تُبقى الولايات المتحدة على علاقات استراتيجية دائمة، بل فقط على مصالح إمبريالية، أى الحفاظ على أجهزة الدولة العميلة. وبما أن الديكتاتوريات تفترض أن علاقاتها بواشنطون استراتيجية، فإن قادتها يصابون بالصدمة حينما تتم التضحية بهم كأشخاص من أجل إنقاذ جهاز الدولة. حينما تخشى واشنطون اندلاع الثورات، تقوم بتدبير اغتيال الحكام المستبدين غير الراغبين فى الإصلاح أو التنحى (تروچيلو وديبم)، فيما توفر لبعضهم ملاذات آمنة بالخارج (سوموزا وباتيستا).

أو تمارس الضغوط على البعض الآخر من أجل تقاسم السلطة (بينوشيه). أو تُعيّن عددا منهم أساتذة زائرين بجامعات نخبوية مثل هارڤارد وچورچ تاون.

تقوم حسابات واشنطون حول موعد إجراء التعديلات على النظام على أساس تقديرات قدرة الحاكم المستبد على الصمود فى وجه الانتفاضات السياسية. وقدرة القوات المسلحة وقوتها وولائها. ووجود بديل مرن مطواع. تتمثل مخاطر الانتظار أطول مما يجب والتمسك بالديكتاتور الحاكم فى احتمال تطرف الانتفاضة بحيث يكتسح التغيير الناجم النظام وجهاز الدولة وتتحول الانتفاضة السياسية إلى ثورة اجتماعية. حدث مثل هذا «الخطأ فى الحسابات» تحديدا عام ١٩٥٩ أثناء مسيرة الثورة الكوبية حينما ساندت واشنطون باتيستا وعجزت عن طرح تحالف بديل قابل للحياة وموال للولايات المتحدة ومرتبط أيضا بجهاز الدولة القديم. حدث خطأ آخر فى الحسابات فى نيكاراجوا حينما اتخذ الرئيس كلينتون موقفا سلبيا فيما وجه النقد العلنى لسوموزا. وظل على موقفه فيما أطاحت القوات الثورية بالنظام وقضت على قوات الجيش والشرطة السرية وجهاز الاستخبارات

المدربين أمريكيا وإسرائيليا. ثم مضت تؤم أملاك الولايات المتحدة وتطور سياسة خارجية مستقلة.

من ثم. تحركت واشنطون بسرعة وزخم أكبر فى أمريكا اللاتينية فى ثمانينيات القرن الماضى حيث قامت بمساندة حكومات منتخبة تم التوافق عليها بحيث حلّ محل الحكام المستبدين سياسيون نيوليبراليون منتخبون تعهدوا بالحفاظ على جهاز الدولة القائم. والدفاع عن النخب الأجنبية والمحلية من الأثرياء وأصحاب الامتيازات. ودعم سياسات الولايات المتحدة الإقليمية والدولية.

دروس الماضى والسياسات الحالية:

كان أوباما بالغ التردد فى مساندة الإطاحة بمبارك لأسباب عديدة. حتى فيما تزايدت أعداد المطالبين بسقوطه وتعمقت مشاعر العداء لواشنطون. للبيت الأبيض عملاء عديدون حول العالم - بما فى هذا هندوراس والمكسيك وإندونيسيا والأردن والجزائر - وكان هؤلاء - ومازالوا يعتقدون بوجود علاقة استراتيجية بينهم وبين واشنطون. من ثم. كان لابد لهم أن يفقدوا الثقة فى مستقبلهم إذا ذهب مبارك إلى مزبلة التاريخ.

ثانيا. حشدت المنظمات الرئيسية النافذة الموالية لإسرائيل فى الولايات المتحدة (إيباك وكبرى المنظمات

اليهودية الأمريكية الأخري) قادة الكونجرس من أجل الضغط على البيت الأبيض لمواصلة مساندته لمبارك وذلك لأن إسرائيل كانت المستفيد الأول من ذلك الديكتاتور الذى كان يقبض على أعنقة المصريين (والفلسطينيين) ويجثو لدى أقدام الدولة اليهودية.

نتيجة لهذا، تحرك نظام أوباما ببطء يحدوه الخوف من الحركة الشعبية المصرية المتنامية وما تمارسه من ضغوط. بحث النظام عن صيغة سياسية بديلة، بحيث يتم إزاحة مبارك مع الحفاظ على السلطة السياسية لجهاز الدولة وتقويتها، مع دمج بديل مدنى منتخب كوسيلة لتفريغ حماس الحركة الشعبية الهائلة والحيلولة دون تبلور توجهات راديكالية لها.

كانت العقبات الأساسية فى الإطاحة بمبارك هو أن قطاعا كبيرا من أجهزة الدولة، وبخاصة قوات الأمن المركزى البالغ عددها ٣٢٥٠٠٠، علاوة على ٦٠٠٠٠ من منتسبى أجهزة أمنية يتبعون جميعا وزارة داخلية مبارك مباشرة. ثانيا، ظل كبار جنرالات الجيش الكبار (يبلغ تعداده ٤٦٨٥٠٠) يساندون مبارك لما يربو على ٣٠ عاما وكوّنوا ثروات طائلة نتيجة لتحكمهم فى شركات

مدرة لأرباح هائلة وفى مجالات أخرى واسعة المدي. من ثم لم يكن لهم أن يدعموا أى «تحالف» شعبى بإمكانه مساءلة ميزاتهم الاقتصادية وسلطتهم على تحديد النطاقات السياسية لأى نظام منتخب. هذا علاوة على أن القائد العام للقوات المسلحة على علاقة وثيقة بالولايات المتحدة منذ وقت طويل ومتعاون مع إسرائيل عن طيب خاطر.

يفضل أوباما التعاون مع هذه الكيانات القامعة وضمان الحفاظ عليها. لكنه كان أيضا بحاجة إلى إقناعهم بالاستغناء عن مبارك والإتيان بنظام جديد يستطيع امتصاص غضب الحركة الجماهيرية وحماسها والتى مضت بتزايد تعارض هيمنة الولايات المتحدة وخضوع مصر لإسرائيل. فعل أوباما كل ما هو ضرورى للحفاظ على تماسك الدولة وتحاشى أية انشقاقات قد تؤدى إلى تحالف مؤلف من الحركة الجماهيرية والجنود. الأمر الذى كان لابد له أن يحول الانتفاضة إلى ثورة.

فتحت واشنطون مباحثات مع معظم القطاعات الليبرالية والدينية فى الحركة المعادية لمبارك. حاولت فى البداية إقناعهم بالتفاوض مع مبارك - كان هذا اقتراحا

رفضته جميع قطاعات المعارضة من القمة وحتى القاعدة. بعد ذلك حاول أوباما تسويق «وعد» من مبارك بعدم ترشيح نفسه فى الانتخابات التى كان من المفترض إجراؤها بعد تسعة شهور.

رفضت الجماهير الثائرة هذا الاقتراح أيضا. من ثم، بدأ أوباما يُعلى من وتيرة خطاب «التغييرات الفورية» لكن دونما اتخاذ أية إجراءات لدعمها. ولكى يُقنع مبارك أوباما بقاعدة قوته القائمة، بعث ببلطجية بوليسه وقوات الأمن الذين هاجموا المتظاهرين السلميين فى الشوارع فيما وقف الجيش على الحياد. رفعت هذه الهجمات ومعها الفوضى وأعمال العنف نذر الحرب الأهلية مما حدا بواشنطون والاتحاد الأوروبى إلى الضغط على مبارك كى يتراجع بعد أن تضاعفت أعداد المصابين والقتلي.

وفيما تعاظم ضغط الحركة الجماهيرية وزاد زخمها تعرض أوباما لضغوط متعارضة من لوبى إسرائيل المناصر لمبارك وأتباعه من أعضاء الكونجرس من جهة، ومن جهة أخرى من المستشارين المحنكين الذين طلبوا منه اتباع الممارسات السابقة والتحرك بحزم للتضحية بالنظام وإنقاذ الدولة طالما كان الخيار الليبرالي/ الدينى المُنتخب مازال على الطاولة.

لكن أوباما مضى يتردد. ومثل حيوان قشرى حذر، أخذ يتحرك خلفا وجانبا معتقدا أن خطابه الطنان يغنى عن اتخاذ الخطوات. على أمل أن تنتهى الانتفاضة الثورية. إن آجلا أم عاجلا. ببقاء المباركية من دون مبارك: أى بنظام يستطيع امتصاص زخم الحشد الجماهيرى وإجراء انتخابات تأتى بمسئولين يتبعون الخط العام للنظام السابق.

إلا أنه كان ثمة احتمالات كثيرة غير يقينية فى حالة إعادة ترتيب الأوضاع السياسية. حيث إن حوالى ٨٠٪ من المواطنين الذين يؤمنون بالديموقراطية ويطالبون بها يعارضون واشنطون. ومع امتلاك هؤلاء خبرة النضال فمن الأرجح أن يطالبوا بتغيير سياسات الدولة وبخاصة التوقف عن لعب دور الشرطى نيابة عن واشنطون وفرض الحصار على غزة ودعم الحكام والجماعات من عملاء واشنطون فى شمال إفريقيا ولبنان واليمن والسعودية. ثانيا. يحتمل للانتخابات الحرة أن تفتح أبواب الجدل والحوار، وتضاعف الضغوط من أجل المزيد من الإنفاقات الاجتماعية. واسترداد أموال مبارك وعائلته التى قُدِرت بسبعين مليار دولار، ومصادرة ممتلكات وأموال

«محاسيبهم» من الرأسماليين الذين نهبوا الاقتصاد المصري. كذلك قد تطالب الجماهير بإعادة تعيين حصص الإنفاقات العامة واستخدامها فى مشاريع إنتاجية تولد الوظائف بدلا من الإنفاقات الضخمة على الأجهزة القمعية. والآن، فقد أدى الانفتاح السياسى المحدود إلى جولة ثانية أدت فيها الصراعات الاجتماعية والسياسية الجديدة إلى انقسام القوى بعد/ المباركية حول القضية المفتاح التى تتمحور حول إمكانية تحدى النيوليبرالية ذاتها. إن هذه اللحظة من مناهضة الديكتاتورية ما هى إلا المرحلة الأولى من نضال مستطال باتجاه التحرير الحاسم، ليس لمصر فقط، بل أيضا لجميع البلدان العربية. تعتمد النتيجة على الدرجة التى تطور بها الجماهير تنظيماتها المستقلة وقياداتها. إذا نتج عن ذلك ظهور بديل اجتماعى ديموقراطى إلى حيز الوجود، فإن هذا البديل سيتصدي، دون أدنى شك، لهذا التحدى ويضطلع به.

مشاكل «التضحية» بنظام مبارك:

بانقضاء الأيام الثمانية عشر للحركة الجماهيرية الثورية المصرية التى انضم إليها ملايين المتظاهرين والمحتجين، ومع انفضاح أمر تواطؤ نظام أوباما و/ أو عدم

تحركه مما أدى إلى ردكلة الجماهير ورفع سقف طلباتها. أصبح من الواضح عجز واشنطون عن «هندسة» تغيير للنظام وحدها. لذا تطلبت التدخل المباشر للمجلس العسكري.

رفض مبارك التنحى ولم يستطع أوباما إقناعه وذلك لأن الكونجرس ورجال المال الأقوياء الذين يدعمونه عارضوا بشدة التخلص منه. وذلك بخلاف حالات الحكام المستبدين الآخرين الذين نجحت الولايات المتحدة فى إزاحتهم ولو باستخدام القوة. فى يومى ٩ و١٠ فبراير عقدت لجنة الشئون الخارجية بالكونجرس الأمريكى جلسة استماع حول الأوضاع فى مصر برئاسة عضو الحزب الجمهورى إليانا روس - لهتين الصهيونية المتشددة والتى تتبنى السياسة الإسرائيلية لدعم مبارك بدون تحفظ. وكان ممثل الأقلية باللجنة هوارد برمان عضو الحزب الديموقراطى والصهيونى المتطرف. ضمت مجموعة «الشهود الخبراء» الذين استمعت إليهم اللجنة أربعة مناصرين متشددين لإسرائيل. منهم روبرت ساتلوف وإليوت إبرامز من لوبى إسرائيل واللذان يواجهان أى ناقد لسياسة إسرائيل بالعداء والبغضاء. كما أنهما كانا ضمن المؤيدين للحرب

على العراق بقوة. عمل إبرامز بالبيت الأبيض أثناء رئاسة بوش الابن. كان من بين «الخبراء» الآخرين جيمس ستاينبرج من وزارة الخارجية ولورن كرايمر من وزارة الداخلية وكلاهما يدعم بقوة عسكرة إسرائيل وأمنها فى المنطقة. وكما كان متوقعا رددت «النتائج» التى توصلت إليها اللجنة أصداء خط إسرائيل بدعم استمرار مبارك فى منصبه وحذرت من «الخطر الإسلامي» حال نجاح أية ثورة ديموقراطية. استجاب أعضاء «لجنة العمل السياسى الأمريكية الإسرائيلية» والبالغ عددهم ٨٠٠٠٠ عضو بكاملهم لدعوة ناتنياهو بممارسة أقصى درجات الضغط من أجل دعم عمر سليمان، رئيس الخابرات السابق والذى كان يشرف على عمليات التعذيب و يذعن بخنوع لأوامر مبارك ورغباته. وكذلك دعم المجلس العسكرى بقيادة حسين طنطاوى وزير دفاع مبارك.

وبالتقابل مع الانتفاضات السابقة حيث كان للرئيس مطلق الحرية (مع قليل من معارضة الكونجرس الداخلية) فى التضحية بأحد الحكام المستبدين من أجل إنقاذ الدولة، عمل اللوبى الإسرائيلي/ الصهيونى على إعاقة تلك العملية، حيث تم إقناع أوباما بمساندة عمر سليمان

صنيعة مبارك والذى اصطفاه ليتحدث باسمه. فيما رفضته ملايين المتظاهرين المطالبين بالديموقراطية. كما ألحق بان كى - مون. أمين عام الأمم المتحدة الخزى بمنصبه بأن تبع أوباما وطالب بالحوار والمفاوضات مع سليمان عميل مبارك.

ومع تهديد مبارك علنا بالقيام بمذبحة جماعية على غرار النموذج الإندونيسى إذا لم يتفرق المتظاهرون. ومع مفاضلة سليمان علنا بين خيار مبارك أو الانقلاب العسكري. ومع دعوة الطبقة العاملة والنقابات إلى إضراب عام. تم تجنب قيام حرب أهلية بإمساك المجلس العسكرى السلطة بدعم من السياسيين الليبراليين الديموقراطيين.

ونظرا لأن استمرار مبارك فى السلطة سارع بردكلة الانتفاضة ورفع سقف مطالبها. كما شهد على ذلك انضمام النقابات والطبقة العاملة الذين دعموا القيام بإضراب عام إلى أجل غير مسمى. تدخل المجلس العسكري. فاقمت ندرة المواد الغذائية والارتفاع الباهظ فى الأسعار من درجة البؤس الاجتماعى بين جماهير الفقراء الذين يسكنون العشوائيات المحيطة بالمدن الكبيرة. عملت ازدواجية أوباما والأمم المتحدة والاتحاد الأوربى باستخدامهم

خطاباً ديموقراطيا مع مساندتهم عمر سليمان صنعية مبارك على زيادة المشاعر المعادية للغرب. وعلى الرغم من أن التظاهرات الاستهلالية التى قادها الطلبة كانت قد ركزت على مطالب معادية للديكتاتورية إلا أنها فجرت حركة جماهيرية اجتماعية معادية للإمبريالية تخطت أهداف الطبقة الوسطى.

دخلت الانتفاضة (الثورة) مرحلة حاسمة محفوفة بالأخطار. قرر المجلس العسكرى إرخاء الحكم الاستبدادى من أجل تجنب حدوث انهيار تحت ضغط الحركة الجماهيرية. انهيار قد يهدد سلطته وممتلكاته وثروته. أيضا، فى أعقاب تنحى مبارك، حدث تنافس على السلطة، بين جميع قوى المعارضة التى لحقت بالثورة وضمت المتواطئين السابقين مع الولايات المتحدة وإسرائيل، والديموقراطيين، والاشتراكيين، والإسلاميين، والقادة المحليين للفقراء والمهمشين الذين سعوا لإقامة نظام دستورى على أساس مدنية الدولة والاستقلال السياسى والديموقراطية الاجتماعية. بدأت المرحلة الثانية من النضال والصراع مع سقوط مبارك.

2

الحركات الاجتماعية الجماهيرية المصرية
السى آى إيه والموساد

حدود الحركات الاجتماعية:

تكشف الحركات الجماهيرية الثورية التى أجبرت مبارك علي التنحي عن مصادر قوة الانتفاضات التلقائية ونقاط ضعفها في آن. فمن جهة، برهنت تلك الحركات علي قدرتها علي حشد مئات الآلاف، بل والملايين، في صراع مستدام ناجح بلغ ذروته بالإطاحة بالديكتاتور بأسلوب لم تستطعه أحزاب المعارضة والشخصيات التي كانت موجودة، أو أنها لم تكن راغبة فيه.

ومن ناحية أخري، ونظرا لافتقادها أية قيادة قومية أو تنظيم سياسى، لم تستطع تلك الحركات الثورية الوصول للسلطة وتحقيق مطالبها، أتاح هذا لقيادة الجيش العليا التى كان قد عينها مبارك الإمساك بالسلطة وتحديد مسار العملية «ما بعد المباركية» بحيث ظلت تبعية مصر للولايات المتحدة قائمة، مع حماية الثروة غير المشروعة لعشيرة مبارك (٧٠ مليار دولار) وأيضا ممتلكات النخبة العسكرية وشركاتهم، وحماية الشريحة العليا من الطبقة الوسطي، تم إقصاء الملايين الذين

حشدتهم الحركات الاجتماعية الثورية من أجل الإطاحة بالديكتاتورية، إقصاؤهم عملياً بتولى المجلس العسكرى «الثوري» الذى وجد نفسه مسئولا عن مقدرات هذا البلد وعن تحديد المؤسسات السياسية وتقرير السياسات، ناهيك عن الإصلاحات الاجتماعية/ الاقتصادية المطلوبة للتعاطى مع توفير الاحتياجات الأساسية للسكان (يعيش ٤٠٪ على أقل من دولارين فى اليوم، وبلغت نسبة البطالة بين الشباب أكثر من ٣٠٪). تبرهن ثورة مصر، مثلما حدث فى حالة الحركات الطلابية والشعبية الاجتماعية

ضد الديكتاتوريات فى كوريا الجنوبية وتايوان والفلبين وإندونيسيا. تبرهن على أن عدم وجود تنظيم سياسى وطنى يتيح الفرصة للأحزاب والشخصيات النيوليبرالية والمحافظة «المعارضة» أن تحل محل النظام. ثم تمضى فى وضع نظام انتخابى يعمل على استمرار خدمة المصالح الإمبريالية والرجعية والصهيونية والاعتماد على جهاز الدولة القائم والدفاع عنه. ليس من قبيل المصادفة أن يمتدح إعلام التيار السائد الجماهيرى الطبيعة التلقائية للصراعات (وليس المطالب الاجتماعية الاقتصادية) وأن يروج لفضائل دور قادة المجلس العسكرى (متجاهلا ثلاثين عاما من دورهم كركيزة للديكتاتورية). يتم الإطراء على «بطولة» الجماهير و«مثالية» الشباب. لكن لا يُقترح أبدا أن يكون لهم دور سياسى مركزى فى النظام الجديد. وبمجرد سقوط الديكتاتور «احتفي» المجلس العسكري، والمعارضة التقليدية بنجاح الثورة ثم مضوا سريعا فى العمل على تسريح جماهير الحركة الثورية التلقائية وتقويضها من أجل التمهيد لإجراء التفاوضات بين السياسيين الليبراليين والرجعيين وواشنطون ونخبة المجلس العسكرى الحاكم.

وفيما أن البيت الأبيض قد يتسامح فى أن تطيح الحركات الاجتماعية بالحكام المستبدين بل وقد يدعمهم فى ذلك مضحيا بهم، إلا أنه يحرص كل الحرص على الحفاظ على أجهزة الدولة. فى حالة مصر، لم يكن مبارك هو فقط الحليف الاستراتيجى الأساسى لإمبريالية الولايات المتحدة، بل كانت النخبة من القادة العسكريين هم من مضت واشنطون تتفاوض معهم باستمرار قبل الإطاحة بمبارك، وأثنائها، وفى أعقابها، كى تتأكد من أن «الانتقال» إلى الديموقراطية يضمن استمرار تبعية مصر للولايات المتحدة، وضمان أمن إسرائيل ومصالحها.

ثورة الشعب: فشل السى آى إيه والموساد:

توضح الثورات العربية مرة أخرى عدة إخفاقات استراتيجية للشرطة السرية، والقوات الخاصة، ووكالات استخبارات الولايات المتحدة والتى هى موضع الفخر والتباهي، وكذلك أجهزة دولة إسرائيل، حيث لم تتوقع أى منها هذا الحشد الناجح للثورات العربية، ناهيك عن التدخل لإعاقته أو التأثير فى سياسة حكوماتها تجاه الحكام العملاء موضع الهجوم.

أصبحت الصورة التى يعكسها معظم الكتاب

والصحفيين والأكاديميين عن مناعة الموساد الإسرائيلى والقوة الكلية للسى آى إيه على المحك. بل وموضع شكوك حادة بعد اعترافهم بالفشل فى معرفة مدى الحركة الجماهيرية لملايين الأفراد وعمقها وزخمها والتى أطاحت بديكتاتورية مبارك. لم يستطع الموساد مفخرة منتجى هوليوود. والذى تقدمه التنظيمات الصهيونية على أنه «نموذج للكفاءة» استشراف تنامى الحركة الجماهيرية فى بلد يقع على تخوم إسرائيل. عبّر ناتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلى عن شعوره بالصدمة والاستياء من وضع مبارك المعرض للخطر، وما تلاه من سقوط أهم عميل عربى لإسرائيل - كان قد تُرِك غير معد لذلك بسبب استخبارات الموساد المعيبة. وكذلك لم تكن واشنطون معدة بإطلاقه للانتفاضات الشعبية الجماهيرية الوشيكة وللحركات الوليدة. لم تُعدّها لذلك وكالات الاستخبارات الأمريكية البالغ عددها سبعا وعشرين وكالة، أو البنتاجون، أو مئات الآلاف من عملائهم الذين يتلقون رواتب ضخمة من ميزانياتها التى تصل إلى عدة مليارات من الدولارات.

هناك عدة ملاحظات نظرية يتعين ذكرها. ثبت زيف فكرة أن الحكام المستبدين القامعين الذين يتلقون

مليارات الدولارات على شكل مساعدات عسكرية أمريكية ولديهم قوات شرطة، وجيوش ومليشيات وقوات خاصة يقدر عددها بما يربو على المليون. زيف أنهم أفضل ضمان للهيمنة الإمبريالية، وكذلك خطأ الافتراض أن الروابط واسعة المدى وطويلة الأمد مع مثل هؤلاء الحكام المستبدين تمثل حماية لمصالح الولايات المتحدة.

ثانيا، أصيب الصلف الإسرائيلى والمزاعم القائلة بسمو إسرائيل التنظيمى والاستراتيجى والسياسى على «العرب»، أصيب فى مقتل حيث إن الدولة الإسرائيلية وخبراءها وعملاءها السريين ونخبة أكاديمييها لم يستطيعوا تبين الحقائق المتكشفة، وأظهروا جهلا تاما بمدى مشاعر السخط والغضب لدى المصريين، وعجزوا عن منع تصدى المعارضة الجماهيرية لـ «الكنز الاستراتيجي» وعميلهم المفضل. أصيب من يقومون بالبروباجندا لإسرائيل فى الولايات المتحدة، والذين لا يكادون يُفوّتون فرصة للتباهى بمهارات قوات الأمن الإسرائيلية، سواء قامت باغتيال شخصيات قيادية عربية فى لبنان أو دبي، أو قصف منشأة عسكرية فى سوريا، أصيبوا بالبُكْم المؤقت.

كان سقوط مبارك واحتمال تشكل حكومة مستقلة

ديموقراطية يعنى أن تفقد إسرائيل سندها الرئيسى وقبضتها على الأحداث. لن يسمح الرأى العام المصرى فى ظل الديموقراطية بالتعاون مع إسرائيل لاستمرار حصار غزة - تجويع الفلسطينيين لكسر إرادتهم وإثنائهم عن المقاومة. لن تستطيع إسرائيل الاعتماد على حكومة مصرية منتخبة ديموقراطيا لدعم ما تقوم به من أعمال عنف ومصادرة أراضى الفلسطينيين فى الضفة الغربية أو دعم عملاء إسرائيل بالسلطة الفلسطينية. كما لن تستطيع الولايات المتحدة الاعتماد على حكومة منتخبة ديموقراطيا لمساندة مؤامراتها فى لبنان، أو حروبها فى العراق وأفغانستان، أو العقوبات المفروضة ضد إيران. علاوة على ذلك، قدمت الانتفاضة الثورية المصرية نموذجا يحتذى للحركات الشعبية ضد الحكام المستبدين من عملاء الولايات المتحدة فى الأردن واليمن والسعودية. ولكل هذه الأسباب مجتمعة، ساندت واشنطون فقط إمساك المجلس العسكرى بالسلطة وذلك من أجل تشكيل انتقال سياسى يتوافق مع أهوائها ومصالحها الإمبريالية.

يكشف إضعاف العامود الأساسى لسطوة الولايات المتحدة وإسرائيل الكلونيالية فى شمال إفريقيا والشرق الأوسط الدور الجوهرى الذى تلعبه تلك الأنظمة المتواطئة.

تنجم الطبيعة الاستبدادية لتلك الأنظمة مباشرة عن الدور الذى تقوم به فى الحفاظ على المصالح الأمريكية. وما حزم المساعدات العسكرية التى تعمل على إفساد النخب الحاكمة وثرائهم إلا مكافآت لهم لتعاونهم عن طيب خاطر مع الدول المهيمنة والاستعمارية. إذن، كيف لنا أن نفسر فشل وكالات الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية فى التنبؤ بالثورة المصرية بالرغم من الأهمية الاستراتيجية للحكم المصرى المستبد؟

كانت السى آى إيه والموساد يعملان عن كثب مع وكالات الاستخبارات المصرية، كانا يعتمدان عليها لإمدادهما بالمعلومات ويثقان فى تقاريرها التى تذكر دائما أن «كل شىء تحت السيطرة»: كانت أحزاب المعارضة ضعيفة، أنهكها القمع والاختراق، وكان ناشطوها المخلصون يُتركون فى المعتقلات حتى يهنوا أو يلقوا حتفهم نتيجة «نوبات قلبية» تحت وطأة «أساليب الاستجواب» اللاآدمية. أيضا، كان يتم تزوير الانتخابات بحيث يفوز فيها عملاء الولايات المتحدة وإسرائيل.

يتم تدريب أفراد وكالات الاستخبارات المصرية، وتمويلها من قبل الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية من أجل ضمان إذعانهم لرغبات أسيادهم وأولياء نعمتهم. كانوا يحرصون على تقديم التقارير التى تُرضى مرشديهم،

بدرجة أنهم لم يوردوا أى ذكر لمظاهر الاضطرابات الشعبية المتنامية على أرض الواقع أو عبر الإنترنت. كانت السى آى إيه والموساد متعضونين داخل جهاز أمن مبارك الشخصى الضخم بدرجة عدم قدرتهما على الحصول على أى معلومات عن الجماهير القاعدية، والحركات اللامركزية المتبرعمة والتى كانت تعمل مستقلة عن أحزاب المعارضة التقليدية «المتحكم بها».

حينما تفجرت الحركات الجماهيرية الثورية المستقلة عن الأحزاب، اعتمد الموساد والسى آى إيه على أجهزة أمن الدولة التابعة لمبارك للسيطرة عليها من خلال أسلوب العصا والجزرة النمطي: تنازلات رمزية مؤقتة مع استدعاء قوات الأمن و«كتائب الموت» والقتلة المأجورين. لكن فيما تنامت أعداد «الثوار» من عشرات الآلاف إلى مئات الآلاف إلى الملايين العديدة حث الموساد وأعضاء الكونجرس الأمريكى الموالون لإسرائيل مبارك على «الصمود». تقلص دور السى آى إيه إلى حد تقديم المعلومات السياسية والشخصية عن المسئولين العسكريين الموثوقين، والشخصيات السياسية «الانتقالية» المطواعة من المستعدين لاتباع خطى مبارك. ومرة أخري، برهن الموساد والسى آى إيه على اعتمادهما على أجهزة استخبارات مبارك لمعرفة من بإمكانه أن يكون بديلا

موالياً لإسرائيل مع تجاهل مطالب الجماهير الأولية. باءت محاولة استمالة الحرس القديم من جماعة الإخوان المسلمين من خلال تفاوضات أجراها معهم عمر سليمان، نائب الرئيس آنذاك، باءت بالفشل وذلك جزئيا لأن جماعة الإخوان لم تكن لها سيطرة على «الثوار» [بل لم يكونوا جزءا من الثورة فى البداية] وأيضا لاعتراض إسرائيل وداعميها بالولايات المتحدة. علاوة على ذلك، فقد مارس شباب الإخوان الضغوط على الحرس القديم للانسحاب من التفاوضات.

أدى فشل الاستخبارات إلى تعقيد جهود واشنطون وتل أبيب فى التضحية بنظام استبدادى وإنقاذ أجهزة الدولة: لم تكوّن السى آى إيه والموساد أية روابط مع «القادة» الجدد البازغين، ولم يستطع الإسرائيليون العثور على «وجه جديد» له شعبية وأتباع مستعد للتواطؤ الفج معهم. أما السى آى إيه، فقد كانت مستغرقة كليا فى استخدام أجهزة الشرطة المصرية لتعذيب «الإرهابيين» المشتبه فيهم الذين يُسلَّمون إليها، وللعب دور رجل الشرطة فى البلدان العربية المجاورة. نتيجة لهذا الفشل، تطلعت و اشنطون وإسرائيل إلى قيادات المجلس العسكرى للإمساك بالسلطة ودعمتهم فى ذلك من أجل استباق مزيد من تطرف مطالب «الثوار».

يزعم بعض الكتاب أن «الوقف القومي من أجل الديموقراطية NED» كان خلف «الانتفاضة» الثورية وذلك لأنهم قد س بق لهم تمويل بعض النشطاء قبل اندلاعها. لكن ما حدث على أرض الواقع هو أن الثورة الجماهيرية ومطالبها تخطت بكثير نمط «البدائل» التى يُعدها NED للنقلات المتحكم بها. والدليل على أن الثورة التى حدثت فعلا لا تعكس النوايا الأمريكية هو تأرجح مسئولى أوباما وصراعاتهم حول ما إن كان من الجائز للولايات المتحدة أن تدعمها أم لا.

وفى نهاية المطاف. فإن فشل السى آى إيه فى اكتشاف بوادر تلك الحركة الشعبية ومنع تصاعدها يكشف عن الأساسات المزعزعة للقوة الإمبريالية والكلونيالية. فعلى المدى الطويل. فإن ما يقرر مسيرة التاريخ ليست هى الأسلحة أو مليارات الدولارات. أو المباحث والشرطة السرية. أو غرف التعذيب. تحدث الثورات الديموقراطية حينما ينهض غالبية الناس ليقولوا «كفي» وينزلون إلى الشارع. ويشلّون حركة الاقتصاد. ويقوضون أركان الدولة السلطوية ويطالبون بالحرية والمؤسسات الديموقراطية دونما تبعية للإمبريالية والكلونيالية العالمية.

3

جذور الثورات العربية والاحتفال قبل الأوان

مقدمة

ركزت معظم التقارير عن الثورات العربية فى مصر وتونس وليبيا والمغرب واليمن والأردن والبحرين والعراق وأماكن أخرى على الأسباب المباشرة جدا: الاستبداد السياسي، البطالة، وقمع المتظاهرين وإصابتهم وقتلهم. كان اهتمام تلك التقارير الأساسى هو بالطبقة الوسطى والنشطاء الشباب المتعلمين وتواصلهم عبر الإنترنت.

3

أما إسرائيل وأصحاب نظريات المؤامرة الصهاينة، فقد أولوا معظم الاهتمام بما أسموه «اليد الخفية» للمتطرفين الإسلاميين. بيد أنه لم تكن ثمة محاولة لتوفير إطار للثورة يأخذ فى الحسبان البنى الاجتماعية/ الاقتصادية واسعة المدى ذات الأمد الطويل والمتوسط إلى جانب العوامل المباشرة التى أدت إلى تفجير الوضع. يدحض مدى هذه الانتفاضات الثورية الشعبية وعمقها، وأيضا القوى السياسية والاجتماعية المتنوعة التى دخلت حيز المعترك، أية تفسيرات تنظر إلى بُعدٍ واحد فقط لتلك الصراعات.

إن أفضل نهج لمقاربتها هو وضعها فى إطار على شكل «قُمْعٍ» توجد لدى نهايته العريضة (البنى طويلة الأمد وواسعة المدي) طبيعة النظام الاقتصادى والطبقى والسياسي. أما المدى المتوسط فتحدده تفاعلات الآثار المتراكمة لتلك البنى على التغيرات فى العلاقات السياسية والاقتصادية. فيما تعمل الأسباب قصيرة المدى على التعجيل بالاستجابات الاجتماعية/ السياسية/ النفسية. أو الوعى الاجتماعى الذى يؤدى إلى العمل السياسي.

طبيعة الاقتصادات العربية:

باستثناء الأردن، فإن معظم اقتصادات البلاد العربية التى تشهد ثورات الآن هى اقتصادات «ريعية» تعتمد على عائدات النفط والغاز والمعادن والسياحة التى تشكل معظم الدخل من الصادرات ومصدر إيرادات الدولة. عمليا، فإن هذه القطاعات الاقتصادية هى «معازل» تصدير توظف جزءا ضئيلا من القوة العاملة وتوجد اقتصادا على درجة عالية من التخصص. ليس لقطاعات التصدير ما يربطها باقتصاد محلى إنتاجى متنوع: يُصدّر البترول، وتُستورد جميع السلع المصنعة المكتملة وكذلك الخدمات المالية وخدمات التكنولوجيا الرفيعة، وتتحكم فيها شركات متعددة الجنسية وأشخاص مغتربون وأجانب مرتبطون بالطبقة الحاكمة. تدعم السياحة الدخل «الريعي» بصفتها القطاع الذى يوفر النقد الأجنبى والعائدات الضريبية للدولة الطبقية / العشائرية والتى تعتمد على رأس المال الأجنبى الذى تدعمه الدولة وعلى أصحاب المشروعات العقارية المحليين ذوى الروابط السياسية وعمال الإنشاءات الأجانب.

قد يولد الدخل الريعى ثروات هائلة وبخاصة مع ارتفاع

أسعار الطاقة إلا أن الأموال تجنيها طبقة ذوى الدخول الريعية الثابتة الذين ليست لديهم مشاريع أو دوافع لتعميق عملية التنمية الاقتصادية وتوسيع مداها وتحديثها.

يتخصص أفراد تلك الطبقة فى المضاربات المالية والاستثمار فى الخارج من خلال شركات الأسهم والسندات الخاصة. وفى الاستهلاك الفاحش لسلع الرفاهية باهظة الثمن. وامتلاك حسابات خاصة فى البنوك بالخارج حيث تبلغ أرصدتهم فيها مليارات الدولارات أو مليارات اليورو.

لا يوفر الاقتصاد الريعى سوى وظائف قليلة فى المجالات الإنتاجية الحديثة. ويهيمن على المناصب الكبرى أفراد العائلات/ العشائر الممتدة والكوربوريشنات الأجنبية من خلال الخبراء الأجانب؛ أما الأعمال التقنية والوظائف الأقل مستوي. فيضطلع بها متعاقدون أجانب تقل مستويات دخولهم والظروف التى يعملون بها كثيرا عما قد تقبل به قوة العمالة الماهرة المحلية.

يؤدى نظام الاقتصاد الريعى إلى وجود طبقة حاكمة تقوم على أساس عشائرى «تخلط» بين الملكية العامة والخاصة: تماثل البنية الفعلية للدولة بنية الملكيات

المُطلقة المستبدة التى فيها يحتل القمة الحكام وأسرهم الممتدة. فيما يأتى القادة أو مشايخ القبائل والعشائر من الأتباع، ومعهم حاشيتهم السياسية. ويأتى التكنوقراطيون فى المرتبة الوسطي. تشكل تلك البُنى «طبقات حاكمة مغلقة»، لا يسمح بدخولها إلا لأعضاء منتقين من العشيرة، أو السلالات الحاكمة، وعدد قليل من منظمى المشاريع الذين تتاح لهم مراكمة الثروات فيما يقومون على خدمة الطبقة/ العشيرة الحاكمة. تعيش الدائرة الداخلية على الدخول الريعية، وتتقاضى عائدات من شراكاتها فى المشاريع العقارية حيث لا تقدم أية مهارات، بل فقط تصاريح رسمية، ومنحاً من الأراضي، وتراخيص للاستيراد، وإعفاءات ضريبية.

وخارج نطاق نهب الخزانة العامة، يُتطلب من الطبقة/ العشيرة الحاكمة تعزيز «التجارة الحرة»، أى استيراد المنتجات الرخيصة المكتملة، ومن ثم، تقويض أية بدايات أهلية محلية فى مجال التصنيع الإنتاجي، أو القطاعات الزراعية أو التقنية.

نتيجة لهذا، فليس ثمة طبقة رأسمالية من أصحاب المشروعات أو طبقة وسطي. أما ما يبدو وأنه طبقة

وسطي، فهم إلى حد كبير، موظفو القطاع العام (المدرسون العاملون فى مجال الصحة العامة، الموظفون فى مختلف الإدارات، رجال الإطفاء، رجال الشرطة، ضباط الجيش) والذين يعيشون على رواتبهم التى تعتمد بدورها على خضوعهم للسلطة المطلقة. ليس لدى هؤلاء فرصة للترقى إلى الشرائح الأعلى أو لفتح فرص اقتصادية أمام ذرياتهم.

يؤدى تركيز السلطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الأنظمة المغلقة التى تتحكم فيها العشيرة/ الطبقة إلى تركيز هائل للثروة ومع الأخذ فى الاعتبار المسافة الاجتماعية الكبيرة بين الحكام والمحكومين، فإن الثروة التى تولدها الأسعار المرتفعة للسلع ينجم عنها صورة زائفة تماما عن نصيب الفرد من «الثروة»؛ حيث إن إضافة دخول المليارديرات والمليونيرات إلى الجماهير الغفيرة من ذوى الدخول المنخفضة والشباب العاطلين ينتج عنه متوسط عالٍ للدخل.

الحكم الريعى: بالسلاح والصَّدَقات:

تضطر الطبقة الحاكمة الريعية الطفيلية، من أجل التعويض عن تلك الفروق الاجتماعية الضخمة وحماية

وضعها. إلى تكوين «تحالفات» قيمتها مليارات عديدة من الدولارات مع شركات الأسلحة وأن تسعى إلى الحماية العسكرية من جانب القوة الإمبريالية المهيمنة (الولايات المتحدة). يقوم هؤلاء الحكام بتقديم الدعوات لاستعمار بلادهم «neo-colonization by invitation». حيث يقدمون الأراضى لبناء القواعد والمطارات العسكرية عليها. والموانئ للعمليات البحرية. ويتواطئون فى تمويل المرتزقة ليحاربوا خصومهم المعادين للإمبريالية نيابة عنهم. وعلى الرغم من توجيه بعض النقد غير ذى الأهمية من حين لآخر للصهاينة. نراهم خاضعين لهيمنتهم.

يُكمل الحكم بالقوة منح صدقات أبوية على فقراء الريف والعشائر. وأطعمة مدعومة لفقراء المدن؛ ووظائف مغلقة للشباب المتعلمين العاطلين. تعكس مشتروات الأسلحة باهظة الثمن والمساعدات الأبوية عدم وجود أية قدرة على الاستثمارات المنتجة. تنفق مليارات الدولارات على الأسلحة بدلا من إنفاقها على تنويع الاقتصاد. تنفق مئات الملايين من الدولارات فى نوبة واحدة من منح الصدقات الأبوية. بدلا من استغلالها فى استثمارات طويلة المدى تُولد وظائف منتجة.

تتكون «المادة اللاصقة» التى تبقى على النظام متماسكا من مزيج من الوسائل الحديثة لنهب الثروة العامة والمصادر الطبيعية للطاقة، واستخدام أفراد العشائر التقليدية والجندين النيوكلونياليين والمقاولين المرتزقة للسيطرة على السكان وقمعهم. تسخر أسلحة الولايات المتحدة الحديثة لخدمة الملكيات المطلقة والحكومات الاستبدادية الخارجة عن سياق التاريخ والمؤسسة على مبادئ حكم السلالات التى تنتمى للقرن الثامن عشر.

يعمل إدخال أحدث أنظمة الاتصالات وتوسيع مداها وكذلك تشييد مراكز التسوق على غرار آخر صيحات الهندسة المعمارية، على تلبية مطالب شرائح النخبة من مستهلكى الرفاهيات الذين يمثلون نقيضا صارخا للغالبية العظمى من الشباب المتعلمين العاطلين، والمستبعدين عن القمة، والمضغوطين من أسفل بواسطة العمال المتعاقدين الأجانب منخفضى الأجور.

الزعزعة النيوليبرالية:

فيما أنه من الصواب الحديث، فى حالة الممالك والمشايخ النفطية، عن الدول الريعية التى لا توجد فيها شرائح

وسطى من أصحاب المشاريع، أو مبادرات تنموية، فإن التخلف الذى تعانى منه بلاد مثل مصر هو نتيجة النهب الهائل للأموال العامة، مع سياسات نيوليبرالية يفرضها صندوق النقد الدولي، تلك الإجراءات التى تعوق الدولة عن تنمية قوى الإنتاج بها. يزعم الاقتصادى أحمد السيد النجار فى مقال نشر على موقع مؤسسة كارنيجى فى يونيو ٢٠٠٩ أن «ما يسمى بالإصلاحات الاقتصادية [فى مصر] التى أوصت بها الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولى قد أدت، علاوة على تسببها فى انتشار الفقر بمعدلات مخيفة، إلى موجة غير مسبوقة من البطالة وارتفاع كبير فى معدلات عدم المساواة بين الدخول طوال العقود الثلاثة الأخيرة. تقول البيانات الرسمية إن عدد العاطلين فى الوقت الراهن هو ٢,٤ مليون مصري، لكن العدد الحقيقى قد يتجاوز ٨ ملايين عاطل وفقا للتقديرات المستقلة».

تمارس الضغوط على الدول الريعية التى تحكمها الأسر/ العشائر من خلال المؤسسات المالية الدولية والمصرفيين المحليين لإجراء «إصلاحات اقتصادية»: «فتح» أسواقهم المحلية ومشاريعهم العامة للمستثمرين

الأجانب وتقليص العجوزات الناجمة عن الأزمات العالمية بإجراء إصلاحات نيوليبرالية.

نتيجة لإجراء «الإصلاحات الاقتصادية» تم تخفيض دعم الأغذية الذى يقدم لصالح الفقراء أو إلغاؤه. وكذلك تقليص عدد الوظائف الحكومية مما أدى إلى سد إحدى الفرص القليلة المتاحة للشباب المتعلم. كما ارتفعت المعدلات الضريبية على أجور/ رواتب العاملين. فيما تقدم للمستثمرين فى المجالات العقارية. والمضاربات المالية ومستوردى السلع والخدمات إعفاءات ضريبية. فاقم التحرير الاقتصادى من معدلات الفساد. ليس فقط فى نطاق الطبقة / الأسرة الحاكمة الريعية. بل أيضا بين حاشيتهم من رجال الأعمال.

جرى نحت «الروابط» الأبوية التى تصل الطبقة الوسطى والدنيا بالطبقة الحاكمة. نحتها من خلال «الإصلاحات» النيوليبرالية المطلوبة أجنبيا. والتى تجمع بين الاستغلال الأجنبى المستحدث والأشكال القائمة التقليدية من ممارسات النهب الداخلية حيث إن الأنظمة الأسرية/ العشائرية لم تعد باستطاعتها الاعتماد على الولاءات العشائرية أو القبلية أو الدينية أو الشللية فى

محاولاتها لعزل الحركات الحضرية للنقابات التجارية، أو الطلبة، أو أصحاب الأعمال الصغيرة، أو منسوبى القطاع العام ذوى الأجور المنخفضة.

ثمة مستويان من علاقات التبعية الداخلية والخارجية. تعمل التبعية الداخلية على تسهيل علاقة التبعية بين القوة العالمية المهيمنة والقيادات المحلية. فى حالة مصر، تساهم ما يسمى بالمعونات الخارجية فى المزيد من إفساد الاقتصاد: فى عام ٢٠٠٩، تلقت مصر ٢٠٠ مليون دولار مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة، مقابل ١,٣ مليار دولار من المساعدات السنوية العسكرية والتى تستخدم غالبيتها للحصول على أسلحة لتقوية أمن النظام. وإلى جانب هدف المعونة الأساسي، أى ضمان علاقات سلام من جانب مصر مع إسرائيل، فإنها فى واقع الأمر تسهل ابتزاز «الإتاوات»: جاء ما يلى فى دورية Economic and Political Weakly عدد ٢٠٠١/٢/١، ص ١١:

«إن المعونة التى تمنحها الولايات المتحدة لمصر تمد الأمريكيين بمزايا سياسية واستراتيجية وأحيانا اقتصادية تفوق كثيراً قيمة ما تحصل عليه مصر. تضمن الشروط المُلحقة بالمساعدة الأمريكية أن يعود قدر محدَّد

من الأموال إلى الولايات المتحدة سواء على هيئة سلع أمريكية مستوردة، أو عقود عمل تفوز بها الشركات الأمريكية بأسعار أقل تنافسية من تلك التى بإمكان مصر أن تحصل عليها إذا فتحت المناقصات أمام الشركات الدولية، أو فى هيئة الرواتب التى يحصل عليها خبراء «USAID».

الأهم من هذا كله، فقد عملت هذه المعونات على تثبيت اختلال عدم التوازن القائم فى العلاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة، حيث إنه، وبحسب الكتاب السنوى عن توجهات إحصائيات التجارة Trade Stastistic Trends Year Book الذى يصدره صندوق النقد الدولى فإن مجموع العجز التجارى الذى راكمته مصر بينها وبين الولايات المتحدة خلال الفترة ما بين عامى ١٩٨٣ و٢٠٠٧ بلغ ٤٥,١ مليار دولار.

الشارع فى مواجهة القصر:

تتركز «الأسباب المباشرة» للثورات العربية فى التناقضات الديموجرافية/ الطبقية الهائلة للاقتصاد الريعى الذى تتحكم فيه العشيرة/ الطبقة المهيمنة، تهيمن الزمرة الحاكمة على كتلة كبيرة من العاطلين

والعاطلين جزئيا، أى على ما يتراوح بين ٥٠٪ و٦٥٪ من السكان الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ عاما. لا تدمج دينامية الاقتصاد الريعى «الحديث» الشباب حديثى التخرج فى الوظائف الجديدة، بل تُحيلهم إلى «الاقتصاد غير الرسمي» غير المحمى الذى يدر عليهم دخولا منخفضة حيث يعملون كباعة متجولين، أو عمال بالمقاولة، أو فى وسائل النقل، أو فى الخدمات الشخصية. تعتمد قطاعات البترول، والغاز، والعقارات، والسياحة ومراكز التسوق (المولات) العصرية على الدعم السياسى والعسكرى من قبل القادة الدينيين و القبليين والعشائريين التقليديين المتخلفين الذين يتلقون دعما حكوميا لكنهم لا «يُدمجون» أبدا فى مجال الإنتاج الحديث. يتم حظر وجود طبقة عاملة صناعية حضرية حديثة ذات نقابات/ اتحادات مهنية مستقلة حيث تسيطر الدولة على جميع اتحادات الطبقة الوسطى المدنية، التى تقتصر أنشطتها على تقديم الالتماسات إلى هيئات الدولة المستبدة.

يرجع تخلف تنمية المنظمات الاجتماعية المرتبطة بالطبقات الاجتماعية التى تعمل فى أنشطة إنتاجية عصرية إلى عدم أهمية دور التصنيع فى الاقتصاد ذاته. مثلا، فعلى الرغم من حدوث إضرابات فى مواقع متناثرة

أثناء الثورة المصرية، إلا أن الشارع ظل مُرَتَكزَ الفعل الاجتماعي والسياسي والذى يديره الشباب العاطلون والعاطلون جزئيا الذين يعملون بالقطاع غير الرسمى فى الأسواق التجارية والأكشاك والكافيهات وعلى النواصى والذين يتحركون حول مراكز السلطة التنفيذية المستبدة وخارجها. وليس العاملين فى القطاع الصناعي، وهو قطاع مهم فى الاقتصاد المصري. وعلى الرغم من أن الجماهير الحضرية لا تحتل مواقع استراتيجية فى النظام الاقتصادى إلا أنه من السهل حشدها جماهيريا فى تجمعات ضخمة بحيث تعيق الحركة فى الشوارع والميادين التى تُنقل من خلالها السلع والخدمات وتُجنى منها الأرباح. وعلى نفس الدرجة من الأهمية، فإن الشباب العاطلين الذين يشاركون فى تأجيج تلك الحركات الجماهيرية يمدون المهنيين المقموعين، وموظفى القطاع الحكومى والقطاع العام، وأصحاب البيزنسات الصغيرة، ومختلف من يعملون بالاقتصاد غير الرسمي، يمدونهم بالفرصة للاشتراك فى الاحتجاجات دون خوف من قمع أو عقوبة، وبذلك يبدّدون «عامل الخوف» من فقدان وظائفهم.

تدور المواجهة السياسية والاجتماعية حول القطبين النقيضين: الزمرة الحاكمة ومحاسيبها، وبين الجماهير

متدنية المكانة التى لا تنتمى إلى أى طبقة اجتماعية (الشارع العربي). وفيما تعتمد المجموعة الأولى على الدولة (أجهزة الشرطة/ الجيش) تعتمد المجموعة الثانية على التنظيمات البدائية المحلية غير الرسمية. أما الاستثناء فيتمثل فى أقلية من الطلبة الجامعيين الذين يتحركون عبر طريق الإنترنت والمعارضة الدينية التى تجد نقاط تجمع قائمة من خلال أماكن العبادة سواء المساجد أو الكنائس. تنضم الاتحادات العمالية الصناعية إلى المحتجين متأخرة وتركز عن المطالب الاقتصادية لقطاعها مع وجود استثناءات مثل العمال فى الشركات والمشاريع العامة التى يسيطر عليها محاسيب الزمرة الحاكمة، حيث تتركز المطالب على تغيير الإدارات. وهكذا، ففيما يوجد اختلال الاقتصاد وما يولده هذا من فقر دافعاً للثورة لكنه لا يسهل من تشكيل الوعى السياسى الذى يوجّه ضد البنى الرأسمالية وأيضا ضد هيمنة الولايات المتحدة على البلد.

لا تأخذ الانتفاضات شكل صراعات طبقية بين العمال الأجراء وبين رجال الصناعة الرأسماليين وذلك نتيجة البنية الاقتصادية للدول الريعية، بل تأخذ شكل ثورات جماهيرية سياسية ضد نظم الدولة المستبدة. تبرهن

حركات الشارع الجماهيرية على قدرتها على نزع الشرعية عن سلطة الدولة، وإعاقة الاقتصاد، بل بإمكانها أن تؤدى إلى الإطاحة بالطغاة الحاكمين. لكن، وفيما أن طبيعة الحركات الجماهيرية تمكنها من ملء الميادين بسهولة نسبية، فإن تلك الجماهير تتفرق لدى الإطاحة برموز الاستبداد والقمع. لا تملك الحركات التى تتخذ من الشارع قاعدة المهارات التنظيمية والكوادر القيادية التى تمكنها من التخطيط لإقامة نظام سياسى أو اجتماعى جديد، ناهيك عن فرض مثل هذا النظام؛ حيث إن قوتها تكمن فى قدرتها على ممارسة الضغوط على النخب والمؤسسات القائمة وليس فى قدرتها على أن تحل محل الدولة أو أن تغير النظام الاقتصادي. يفسر هذا السهولة التى بها أمسك المجلس العسكري، دونما معارضة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى أو حتى إسرائيل، بالسلطة من أجل حماية أجهزة الدولة الريعية والبنية الاقتصادية مع الإبقاء على الروابط مع تلك القوى والتظاهر بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية من خلال الوعد بإجراء محاكمات لبعض الأفراد ورجال الأعمال.

تلاقى الأوضاع و«ظاهرة التظاهرات»:

للوهلة الأولي، يبدو انتشار الثورات العربية من أنحاء

شمال إفريقيا والشرق الأوسط إلى دول الخليج نتاج أوضاع تاريخية واجتماعية متشابهة: دول ريعية تحكمها أسر / عشائر أو زمر استبدادية تعتمد على عائدات السياحة أو النفط وصادرات الطاقة. فيما تنحصر أنشطة الغالبية العظمى من الشباب داخل نطاق المجالات الهامشية واقتصاد الشارع غير الرسمي.

يمكن فهم «قوة النموذج» أو «ظاهرة التظاهرات» فقط من خلال التعرف على وجود نفس الأوضاع الاجتماعية/ السياسية في كل من تلك البلدان. تستغل قوى الشارع - الحركات الجماهيرية الحضرية - الشوارع بصفتها المركز الاقتصادى الرئيسى للمشاركين الرئيسيين، وتعمد إلى الاستيلاء على الميادين كأماكن تمارس منها سلطتها السياسية وتُعلَن منها المطالب الاجتماعية.ليس ثمة ريب فى أن النجاح الجزئى الذى حققته الجماهير فى تونس ومصر فَجَّر حركات مماثلة فى أنحاء أخرى، لكن فقط فى البلاد التى تتشارك فى ميراث تاريخى مماثل، واستقطابات اجتماعية مماثلة بين الحكام الريعيين/ العشائريين من ناحية وعمالة الشارع المهمشة من ناحية أخري، وبخاصة فى البلاد التى فيها الحكام مندمجون بعمق مع الشبكات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية والأوروبية والصهيونية وخاضعون لها.

الخلاصة:

يحكم الحكام الريعيون من خلال روابطهم مع المؤسسات العسكرية والمالية للولايات المتحدة والاتحاد الأوربي. يقومون بتحديث دوائرهم الضيقة الموسرة، وبالضرورة. يعملون أيضا على تهميش الشباب حديثى التخرج ويحصرونهم داخل نطاق الوظائف منخفضة الدخول، وبخاصة فى القطاع غير الرسمى وغير الآمن والذى يتركز فى شوارع العواصم والمدن الكبرى وذلك لأنه ليس ثمة تنمية اقتصادية حقيقية. أدت الخصخصة النيوليبرالية، وتقليص الدعم الحكومى (للأطعمة، وبدلات البطالة، وزيت الطعام، والغاز، والنقل، والخدمات الصحية والعلاجية والتعليم) إلى تحطيم الروابط الأبوية التى اعتاد من خلالها الحكام احتواء سخط الشباب والفقراء، وأيضا النخب الدينية، والزعامات المحلية والقبلية. كان تلاقى الطبقات والجماهير الحديثة منها والتقليدية، نتيجة مباشرة لعملية فرض النيوليبرالية من أعلى والإقصاء من أسفل. ثبت زيف وعد «الإصلاحات» النيوليبرالية بأن «السوق» سيوفر وظائف عالية الأجور لتحل محل فقدان ما تقدمه الدولة من دعم «أبوي». كما عملت السياسات النيوليبرالية على تركيز الثروة فيما أضعفت تحكم الدولة فى الجماهير.

أدت الأزمات الرأسمالية العالمية إلى أن تُحكِم أوربا والولايات المتحدة قبضتهما فى مواجهة الهجرات من بلدان الجنوب. وقضتا بذلك على أحد صمامات الأمان بالنسبة للأنظمة - الهروب الجماعى للمتعلمين العاطلين من الشباب بحثا عن الوظائف بالخارج. وحينما لم تعد الهجرة إلى الخارج خيارا تقلصت الخيارات أمام الجماهير: إما النضال أو المعاناة. توضح الدراسات أن من يهاجرون ينزعون لأن يكونوا الأكثر طموحا والأفضل تعليما [داخل إطار طبقتهم] و الأكثر استعدادا للمخاطرة. أما الآن، وبعد أن انحصر بهم المقام داخل حدود أوطانهم، وتقلصت أوهامهم حول وجود فرص للحياة الكريمة بالخارج، فقد وجدوا أنفسهم مجبرين على النضال من أجل الحركية الاجتماعية والاقتصادية الفردية فى الوطن من خلال العمل الجمعى السياسى والاجتماعي.

أيضا، وعلى نفس الدرجة من الأهمية، ينظر الشباب المسيسون إلى الولايات المتحدة، ضامنة الأنظمة الريعية وداعمتها، على أنها قوة هيمنة فى سبيلها إلى الاضمحلال: تتحداها الصين اقتصاديا فى السوق العالمي؛ وتواجه الهزيمة كقوة احتلال حاكمة فى العراق وأفغانستان، وتتعرض للمهانة كخادم تابع كذوب لإسرائيل التى ساءت

سمعتها، وذلك من خلال عملائها الصهاينة فى إدارة أوباما وبالكونجرس. تشجع عناصر تفسخ «إمبراطورية» الولايات المتحدة وما لحق بها من خزى وسوء سمعة، الحركات المطالبة بالديموقراطية للتحرك قدما ضد عملاء الولايات المتحدة الذين يحكمون بلادهم، وتقلل مخاوفهم من تدخل أمريكا عسكريا وذلك لأنها ستفتح بذلك جبهة عسكرية ثالثة. تنظر الحركات الجماهيرية إلى زمرة حكامها المستبدين بصفتهم أنظمة «صف ثالث»: قائمين على دول ربعية تخضع لهيمنة الولايات المتحدة التى تخضع بدورها للتبعية الإسرائيلية/ الصهيونية. وفى ظل إدانة أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة البالغ عددهم مائة وثلاثين دولة، وجميع أعضاء مجلس الأمن باستثناء الولايات المتحدة لتوسع إسرائيل الكولونيالي؛ ومع السياسات الخارجية الديموقراطية التى تنتهجها لبنان، ومصر و تونس بعد الثورة، وكذلك الأنظمة الجديدة المرتقبة فى اليمن والبحرين، تدرك الحركات الجماهيرية عدم جدوى ترسانة إسرائيل من الأسلحة الحديثة، وجيشها الذى يبلغ قوامه ٦٨٠٠٠ جندى فى مواجهة عزلتها الديبلوماسية، وفقدانها عملاءها الإقليميين، وما لحق بحكامها العدوانيين ورطانتهم العسكرية من خزى

وسوء سمعة ومعهم عملاؤهم الصهاينة فى السلك الديبلوماسى الأمريكي.

والآن، تمثل البنى الاجتماعية/ الاقتصادية والأوضاع السياسية التى فجرت الحركات الجماهيرية المنادية بالديموقراطية، والشباب العاطلون والعاطلون جزئيا، الذين تشكلت تنظيماتهم «فى الشارع»، و«من الشارع»، يمثلون التحدى الأكبر: أبستطاعة تلك الكتلة غير المتبلورة والمتنوعة أن تصبح قوة سياسية واجتماعية منظمة يمكنها الاضطلاع بسلطة الدولة، ومقرطة النظام، وأن تخلق فى نفس الوقت اقتصادا إنتاجيا جديدا يوفر وظائف مستقرة ذات دخول مقبولة بخلاف ما هو موجود فى ظل الاقتصاد الريعي؟ مازالت الحصيلة السياسية حتى تاريخه غير محسومة: يتنافس ال ديموقراطيون والاشتراكيون مع القوى الدينية والنيوليبرالية والموالين للأنظمة القديمة والذين تمولهم الولايات المتحدة [وجهات أخري].

من السابق لأوانه الاحتفاء بنجاح الثورات الشعبية الديموقراطية...

4

حرب أوربا/ الولايات المتحدة على ليبيا

الأكاذيب الرسمية ومدركات النقاد الخاطئة

مقدمة:

أسس كثير من نقاد حروب أوربا / الولايات المتحدة القائمة فى الشرق الأوسط. وفى شمال إفريقيا الآن. أطروحاتهم على الكليشيهات والتعميمات المجردة من الحقائق. أكثر المقولات شيوعا حول الحرب الأوربية/ الأمريكية الراهنة على ليبيا هى أنها حرب من أجل البترول- الغاية هى الاستيلاء على حقول النفط فى ليبيا.

4

من ناحية أخري، يدافع المتحدثون باسم الحكومات الأوربية/ الأمريكية عن الحرب بزعمهم أنها «حرب من أجل إنقاذ حياة المدنيين في مواجهة الإبادة الجماعية» ويسمونها «تدخلا إنسانيا».

وباتباعهم نهج حكوماتهم الاستعمارية، يزعم معظم من يسمون أنفسهم «يسارا» في الولايات المتحدة وأوربا بدءا من الديموقراطيين الاشتراكيين، والماركسيين إلى التروتسكيين والخُضر وغيرهم من «التقدميين» يزعمون أنهم يشهدون انتفاضة ثورية جماهيرية للشعب الليبي

ويدعمونها. بل إن عددا غير قليل منهم طالب القوى الإمبريالية بالتدخل عسكريا. أو أن تساعد الأمم المتحدة «الثوار الليبيين» على هزيمة الديكتاتورية القذافية..

ليس لهذه الأطروحات أساس كما أنها تناقض الطبيعة الحقة للقوة الأمريكية/ الفرنسية/ البريطانية- العسكرة التوسعية كما تثبته جميع الحروب التى ظلت قائمة طوال العقد الأخير (العراق، أفغانستان، الصومال، وغيرها).

أما الأمر الكاشف بدرجة أكبر كثيرا حول التدخل

العسكرى فى ليبيا فهو أن البلدان التى رفضت الاشتراك فى الحرب تعمل من خلال شكل مختلف من التوسع الكوكبى يقوم على أساس قوى السوق والقوى الاقتصادية. عارضت الصين والهند والبرازيل وروسيا وتركيا وألمانيا. أى البلاد الرأسمالية الأكثر دينامية فى آسيا وأوربا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. عارضت جوهريا «التحالف» العسكرى الزائف ضد الحكومة الليبية وذلك لأن القذافى لا يمثل تهديدا لأمنهم. كما أن نفط ليبيا متاح لهم بالكامل ويتمتعون أيضا بمناخ استثمارى مواتٍ هناك. علاوة على ذلك. لا ترى تلك البلاد الدينامية اقتصاديا أية إمكانية. لانبثاق حكم ليبى ديموقراطى تقدمى مستقر عمن يسمون أنفسهم قادة «المتمردين» الذين هم. فى حقيقة أمرهم. مجرد نخب متباينة تتنافس على السلطة وعلى قبول الغرب وتأييده.

(١) الأساطير الست حول ليبيا: يمين ويسار

تزعم قوى الإمبريالية الرئيسية وصنائعهم فى الإعلام الجماهيرى أنهم يقصفون ليبيا من أجل «أسباب إنسانية». فيما يوضح ماضيهم القريب وتدخلاتهم العسكرية الراهنة صورة مختلفة. نجم عن التدخل فى

العراق ما يربو على مليون قتيل من المدنيين وأربعة ملايين لاجئ وتدمير المجتمع العراقى المعقد وبنيته الأساسية بما فى ذلك أجهزة إمدادات المياه. والصرف الصحى والرى وشبكة الكهرباء والمصانع ناهيك عن مراكز الأبحاث والمدارس والوثائق التاريخية والمتاحف ونظام الرعاية الاجتماعية واسع المدى بالعراق.

أتى غزو أفغانستان أيضا بنتائج مأساوية. حيث إن ما تم الترويج له على أنه «تدخل لأهداف إنسانية» من أجل تحرير النساء الأفغانيات والقضاء على طالبان. نجم عنه كوارث إنسانية للشعب الأفغاني.

بدأ الطريق إلى الوحشية الإمبريالية فى العراق بفرض «العقوبات» التى تطورت إلى «منطقة حظر للطيران». ثم انفصال واقعى لإقليم كردستان بشمال العراق. ثم الغزو والاحتلال الأجنبى وإشعال الحرب الطائفية بين فرق القتل العراقية «المُحررة».

كان للهجوم الإمبريالى ضد يوغوسلافيا فى التسعينيات نفس الدلالات. وكان قد تم الترويج له بصفته «الحرب الإنسانية» العظمى لوقف الإبادة العرقية وأدى إلى قصف جوى دام ٤٠ يوما دُمرت خلاله بلغراد وغيرها من

المدن الكبرى، وفرض نظام إرهابى عصاباتى فى كوسوفو، مع تطهير عرقى كامل حيث تم طرد جميع السكان غير الألبان من كوسوفو، وإقامة أكبر قاعدة عسكرية أمريكية فى القارة الأوروبية (كامب بوند ستيل).

أدى قصف ليبيا إلى تدمير البنية الأساسية المدنية، من مطارات وطرق وموانئ ومراكز اتصالات. علاوة على الأهداف «العسكرية»؛ أدى حصار ليبيا والهجمات العسكرية عليها إلى فرار عشرات الكوربوريشنات متعددة الجنسية والخروج الجماعى لمئات آلاف العمال المهرة وغير المهرة الآسيويين، وشرق الأوربيين والأفارقة، وشرق الأوسطيين، وأيضا المتخصصين من جميع الأنواع. نجم عن هذا انهيار الاقتصاد، وطوابير الخبز، ونقص حاد فى الوقود، وبطالة هائلة. علاوة على ذلك، أدى اتباع منطق التدخلات العسكرية الإمبريالية السابقة، والدعوة إلى فرض منطقة حظر جوى، أدى مباشرة إلى قصف أهداف مدنية وعسكرية على الأرض، والضغط للإطاحة بالحكومة الشرعية. لا يتشارك لوردات الحرب الراهنة الذين يقودون الهجوم على ليبيا، تماما مثل سابقيهم، فى أى شىء يشبه ولو من بعيد المهمة الإنسانية: إنهم يقومون

بتدمير الأسس الجوهرية لحياة المدنيين الذين يزعمون أنهم يسعون لإنقاذهم- أو أنهم كما كان يزعم أسلافهم من جنرالات الولايات المتحدة بڤيتنام، يقومون «بتدمير القرى من أجل إنقاذها».

(٢) الحرب من أجل النفط؟

إن الكليشيه المفضل لدى اليساريين هو أن هذا الغزو هو من أجل «التحكم فى نفط ليبيا وتسليمه للشركات متعددة الجنسية التابعة لتلك البلاد». لكن واقع الأمر يقول إن الشركات متعددة الجنسية الأمريكية والفرنسية والبريطانية (ومنافساتها الأسيوية) يتحكمون بالفعل فى ملايين الأفدنة من حقول النفط الليبية دون أن يُسقطوا قنبلة واحدة، حيث إنه، وطوال العقد الأخير ظلت شركات البترول الكبيرة تضخ النفط الليبى وتصدره هو والغاز وتجنى أرباحا هائلة. منذ تسعينيات القرن الماضى وحتى تاريخه، ظل القذافى يرحب بتلك الشركات متعددة الجنسية كى تستغل الثروة النفطية الليبية بحيث أصبح هناك شركات نفطية كبرى فى ليبيا بأكثر من المناطق المنتجة للنفط فى العالم. تشمل تلك الشركات: بريتيش بتروليوم بعقد مدته سبع سنوات

بامتيازين وأكثر من مليار دولار من الاستثمارات المخططة. يستغل كل من الامتيازين مساحات جغرافية ضخمة، أحدها تعادل مساحة الكويت والأخرى مساحة بلچيكا. علاوة على ذلك، فقد وقّعت خمس كوربوريشنات يابانية كبرى من بينها ميتسوبيشي ونيپون بتروليوم، وشركة إني غاز الإيطالية وبريتيش غاز، وشركة إكسون موبيل الأمريكية العملاقة وقعت في أكتوبر ٢٠١٠ عقودا جديدة للتنقيب والاستغلال. أما آخر امتياز نفط، فقد وُقع لصالح شركات النفط الأمريكية، وبخاصة أوكسيدنتال پتروليوم. تشمل الشركات المتعددة الجنسية الأخرى التي تعمل في ليبيا رويال داتش شِل، وتوتال (فرنسا)، وأيويل إنديا، وCNBC (الصين) وپرتامينا الإندونسية، ونورسك هايدرو النرويجية.

وعلى الرغم من العقوبات الاقتصادية على ليبيا التي فرضتها إدارة الرئيس ريجان عام ١٩٨٦، فقد حصلت شركة هاليبرتون الأمريكية العملاقة متعددة الجنسية على عقود مشاريع غاز ونفط بعدة مليارات الدولارات منذ ثمانينيات القرن الماضي. قاد ديك تشيني وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، أثناء عمله مديرا تنفيذيا لهاليبرتون

معركة من أجل إنهاء تلك العقوبات حيث قال إن ثمة فائدة ضخمة من إتاحة الفرصة للبيزنسات الأمريكية للعمل فى جميع أنحاء العالم رسميا. رُفِعت العقوبات المفروضة على ليبيا أثناء إدارة بوش عام ٢٠٠٤. وهكذا، فمن الواضح أنه، وفى ظل استغلال الولايات المتحدة وجميع البلاد الرأسمالية والإمبريالية الأخرى للنفط الليبى على مدى هائل، فإن المقولة التى تتردد بأن الحرب هى من أجل النفط لا تصمد أمام أى تفحص.

(٣) القذافى إرهابي

أثناء الإعداد للهجوم العسكرى الحالى على ليبيا، قام ستورات لڤى من وزارة المالية الأمريكية [وعميل إسرائيل الخاص] بتجميد أصول ليبية قيمتها ٣٠ مليار دولار بزعم أن القذافى طاغية قاتل. هذا على الرغم من أن تشيني، وكوندليزا رايس وبوش كانوا قد قاموا قبل ذلك بسبع سنوات برفع ليبيا من قائمة النظم الإرهابية وأمروا لڤى وأتباعه برفع العقوبات التى فُرِضت عليها فى عهد إدارة ريجان. وسرعان ما تبعت القوى الأوروبية خطى الولايات المتحدة. أصبح القذافى ضيفا مرحبا به فى العواصم الأوروبية، وقام رؤساء الوزارات بزيارة طرابلس. ومن جانبه،

رد القذافى الجاملة بتفكيك برنامجه النووى والكيميائى وتسليمه إلى الولايات المتحدة دون أن يطلب منه أحد ذلك. غدا القذافى شريكا لواشنطون فى حملتها على تنويعة عريضة من التنظيمات. والحركات السياسية والأفراد الذين وضعتهم واشنطون اعتباطيا على «قائمة الإرهاب». حيث قام بالقبض على المشتبه فى انتمائهم للقاعدة وتعذيبهم وقتلهم. وطرد الناشطين الفلسطينيين. ووجه النقد علنا إلى حزب الله وحماس وغيرهما من المعادين لإسرائيل. فى عام ٢٠١٠. قامت مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بمنح القذافى شهادة براءة من أية انتهاكات حقوقية. وفى النهاية. لم يُجد «التحول» السياسى للقذافى وانقلابه على سابق عهده. على الرغم مما ربحته منه النخب الغربية. ومن حفاوتهم به. لم يجده شيئا فى إنقاذه من ذلك الهجوم العسكرى الهائل الشامل. حيث أدى فرضه «الإصلاحات» النيوليبرالية. و«رِدّته» السياسية. وتعاونه فى «الحرب على الإرهاب». وإنهاء البرنامج النووى الليبى إلى إضعاف النظام. أصبحت ليبيا عرضة للهجوم. كما أنها عُزلت عن أى حلفاء مُهمّين معادين للإمبريالية باستثناء قليل من

بلاد أمريكا اللاتينية والاتحاد الإفريقي. تسببت التنازلات التى قدمها القذافى للغرب فى جعل نظامه هدفا سهلا لدعاة العسكرة والحروب فى واشنطون ولندن وباريس. التواقين إلى تحقيق «انتصار» سريع.

(٤) أسطورة الجماهير الثورية:

انطلت حملة الدعاية فى وسائط الإعلام الجماهيرى التى عملت على شيطنة نظام القذافى وإهالة المديح على «المتمردين». انطلت على اليسار الأوربى والأمريكى بما فى هذا الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية وأحزاب الخضر. بل والاشتراكيون اليساريون. عمد «اليسار». وهم يرددون دونما تفكير ما يقوله مرشدوهم الإمبرياليون. ويتقبلون وابل التضليل الإعلامى الخادع. عمدوا إلى تبرير تأييدهم للتدخل العسكرى فى ليبيا باسم «الشعب الليبى الثائر» و«الجماهير «السلمية» التى «تقاتل الطغيان» وتقوم بتنظيم ميلشيات شعبية من أجل «تحرير بلادهم» على الرغم من أن هذا جميعه بعيد كل البعد عن الحقيقة.

ظلت بنغازي. مركز الانتفاضة المسلحة. منذ وقت طويل مُستنبتاً للمَلَكيّين. ولمؤيدى الملك إدريس السنوسى المخلوع

وأسرته من القبليين والعملاء. كان إدريس السنوسي، وإلى أن أطاح به القذافى ورفاقه. قد حكم ليبيا بقبضة من حديد. وأبقى عليها بلدا متخلفا شبه إقطاعي. وكان مقربا من واشنطون بعد أن منح الولايات المتحدة أكبر قاعدة بحرية (Wheeler) على البحر المتوسط. يجد المرء بين قادة «المجلس الانتقالي» المتنازعين فى بنغازى عدداً من النيوليبراليين الذين عاشوا بالخارج. وكانوا أول من دعوا إلى الاجتياح الأوربي/ الأمريكى لبلدهم بعد أن تخيلوا وصولهم إلى السلطة على متن الصواريخ الغربية. يؤيد هؤلاء علنا تقويض شركات النفط الوطنية المملوكة للدولة والتى لها مشاريع مشتركة مع الكوربوريشنات متعددة الجنسية الأجنبية. علّق المراقبون المستقلون على عدم وجود أية نوايا إصلاحية واضحة. ناهيك عن تنظيمات ثورية أو حركات شعبية ديموقراطية بين «المتمردين». بل إن قائد أفريكوم AFRICOM الأمريكية لا يعرف حقا من هؤلاء «المتمردون»- أو على وجه الدقة من سيصبح الطرف المهيمن - النيوليبراليون المفضلون لدى الولايات المتحدة. الملكيون وعملاؤهم. أم الجناح الإسلامى بأجندته الخاصة.

وفيما تقوم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بإطلاق الصواريخ المحملة باليورانيوم المنضب على المنشآت العسكرية والمدنية الليبية، نجد أن حلفاءهم في بنغازى ومليشياتهم المسلحة، وبدلا من القتال ضد كتائب النظام المسلحة، مشغولون بتطويق أعضاء لجان القذافى الثورية المشتبه بهم وإلقاء القبض عليهم وتنفيذ أحكام الإعدام فى الكثيرين منهم، ووصم هؤلاء المدنيين اعتباطيا بأنهم «طابور خامس». بين كبار قادة تلك الجماهير «الثورية» فى بنغازى اثنان من انشقوا حديثا عما يسميه اليسار الغربى نظام القذافى القاتل: مصطفى عبدالجليل، وزير العدل السابق، والذى كان يأمر بتقديم المعارضين للمحاكمة حتى اليوم السابق للانتفاضة المسلحة، ومحمود جبريل الذى كان من أبرز من دعوا الشركات متعددة الجنسية للسيطرة على حقول النفط الليبية، وعلى عزير العيساوة، سفير القذافى بالهند الذى سارع بالقفز من السفينة بمجرد أن بدت الانتفاضة وأنها على وشك النجاح. كان من نصبوا أنفسهم «قادة للمتمردين» والذين دعموا بقوة التدخل الأمريكي/ الأوربى العسكري، كانوا لوقت طويل من مؤيدى ديكتاتورية القذافى ومن

دعاة استيلاء الكوربوريشنات متعددة الجنسية على حقول النفط والغاز. فى البداية ترأس المجلس العسكرى للمتمردين عمر الحريرى واللواء عبدالفتاح يونس وزير الداخلية السابق. ولكل من الرجلين تاريخ طويل (منذ عام ١٩٦٩) فى قمع الحركات الديموقراطية بليبيا. ثمة ما يشبه الحظر على ذكر اسم خليفة حفتر فى الإعلام الأمريكي، والذى كان قد ظل لوقت طويل عميلا للسى آى إيه. ثم تم تعيينه قائدا أعلى للمتمردين فى ١٧ مارس عشية حملة قصف الولايات المتحدة/ الناتو لليبيا. اشتبك هو ويونس فى منافسة مريرة، يبدو، لدى كتابة هذا، أن يونس قد كسبها[١]. ومع أخذ هذه الخلفية المُشينة فى الاعتبار، فلا غرو أن هؤلاء المنشقين من ذوى الرتب العسكرية الكبيرة والذين انضموا إلى المتمردين، يظلون حتى الآن غير قادرين على حفز قواتهم، ومعظمهم ممن يؤدون الخدمة العسكرية الإجبارية، على الاشتباك مع الكتائب الموالية للقذافي. وهؤلاء أيضا سيكون عليهم الدخول إلى طرابلس وهم متَشبثون بأذيال القوات الأنجلو/ فرنسية/ أمريكية المسلحة.

(١) تم اغتيال يونس فيما بعد [الترجمة].

يتضح عدم وجود أية مسوغات ديموقراطية للقوات المعادية للقذافى وعدم تمتعها بدعم جماهيرى من اعتمادهم على القوات المسلحة الأجنبية لتأتى بهم إلى السلطة وخضوعهم لمتطلباتها الإمبريالية. تم توثيق سوء معاملتهم للعمالة المهاجرة من آسيا وتركيا، وبشكل خاص لعمال الجنوب الإفريقي، ولمواطنى ليبيا من ذوى البشرة السوداء، واضطهادهم لهم، توثيقه جيدا فى الصحافة الدولية. تضمنت معاملتهم الوحشية لليبيين السود، الذين تم اتهامهم زورا بأنهم «مرتزقة» القذافي، تضمنت التعذيب والتشويه والإعدام بأساليب مروعة، الأمر الذى لا ينبئ بمقدم نظام ديموقراطى جديد، أو حتى بإنعاش الاقتصاد الذى ظل يعتمد على العمالة المهاجرة، ناهيك عن إقامة دولة موحدة ذات مؤسسات وطنية واقتصاد قومي.

ليس من نصبوا أنفسهم قادة لـ «المجلس الوطنى الانتقالي» ديموقراطيين أو وطنيين أو قوميين أو حتى قادرين على توحيد البلد. ليسوا قادة ذوى مصداقية قادرين على إصلاح الاقتصاد وخلق الوظائف التى فُقدت نتيجة لاستيلائهم المسلح على السلطة. ليس ثمة من

يتصور عن جد أن هؤلاء «المنفيين»، القبليين، الملكيين والإسلاميين قادرون على الحفاظ على البرامج الأبوية للرعاية الاجتماعية والوظائف التى وضعتها حكومة القذافى والتى مكنت الليبيين من أن يكون لهم أعلى معدل دخل عن كل فرد فى إفريقيا.

من المرجح أن القوى الغازية لم تفكر أبدا فى إقامة دولة رفاه اجتماعى ديموقراطية - نسخة منتخبة من جماهيرية القذافى - تحت أى ظرف، بل أرادت فقط تقسيم بلد إفريقى آخر على أساس «النفط زائد مساحة محيطة» أى ذات الأسلوب الذى اتُبع مؤخرا فى تقسيم السودان، ومن قبلها فى دولة الإمارات.

(٥) القاعدة:

جغرافياً، يتركز الإرهابيون الذين يشتبه فى وجود روابط لهم مع القاعدة فى المناطق التى يسيطر عليها «المتمردون». ظل القذافى لما يربو على عقد من الزمان فى جبهة القتال الأمامية ضد القاعدة بعد اعتناقه مبدأ حرب بوش/ أوباما ضد الإرهاب. بعد أن شحذ هؤلاء «المجاهدون» الليبيون مهاراتهم فى العراق وأفغانستان اللتين تحتلهما الولايات المتحدة، قاموا الآن بالانضمام

إلى صفوف «المتمردين» الذين يقاتلون حكومة ليبيا العلمانية وبالمثل، ينشط شيوخ القبائل، ورجال الدين الأصوليون، والملكيون فى شرق ليبيا فى شن «حرب جهادية» ضد القذافي، ويرحبون بالأسلحة والدعم الجوى من «الصليبيين» الإنجليز والفرنسيين والأمريكيين - تماما مثلما رحب الملالى ومشايخ القبائل فى أفغانستان بالأسلحة والتدريبات على أيدى الأمريكيين أثناء إدارتى كارتر وريجان من أجل الإطاحة بالنظام العلمانى فى أفغانستان: زواج منفعة بين الإمبرياليين الغربيين والقوميين الإسلاميين. مرة أخري، يقوم التدخل الإمبريالى العسكرى على أساس «التحالفات»، مع أكثر القوى رجعية وتخلفا. تظل تركيبة النظام القادم سؤالا شديد الغموض، كما أن أرجحيات عودة الاستقرار الذى يمكّن كبريات شركات النفط من استغلال موارد ليبيا وجنى أرباح كبيرة مازالت موضع كثير من الشكوك.

(٦) «الإبادة الجماعية» أو الحرب الأهلية المسلحة:

بالتقابل مع جميع الانتفاضات الجماهيرية الشعبية القائمة، بدأ الصراع فى ليبيا كتمرد مسلح يهدف إلى الاستيلاء على السلطة بالقوة. وعلى عكس الحكام

المستبدين فى مصر وتونس وأماكن أخري. فإن القذافى يتمتع بقاعدة تأييد جماهيرى بين قطاعات واسعة من الشعب الليبي. ويقوم هذا التأييد على أساس أن حوالى جيلين من الليبيين قد استفادوا من برامج الرعاية الاجتماعية والتعليم والعمل والإسكان الممولة من عائدات النفط والتى لم تكن لها وجود فى عهد السنوسي. وبما أن العنف متأصل فى أية انتفاضة مسلحة. فبمجرد استخدام المتمردين السلاح للاستيلاء على السلطة فإنهم يفقدون أية مزاعم عن «حقوق مدنية» لهم حيث إن تلك الحقوق تنتهك من جميع الأطراف فى الصراعات المسلحة. وبغض النظر عن تصوير الإعلام الغربى المرعب لكتائب القذافى على أنهم من المرتزقة الأفارقة. واستحسانه المضمر لإجراءات «العدالة الثورية» التى تُنفّذ ضد الأسرى من مؤيديه والجنود الحكوميين فى معاقل المتمردين. فإن قواعد الحرب كان ينبغى لها أن تكون موضع التنفيذ. بما فى هذا حماية المدنيين غير المقاتلين (حتى لو كانوا مسئولين حكوميين أو مؤيدين للقذافي). وأيضا حماية أسرى الحرب الليبيين فى المناطق التى يسيطر عليها المتمردون/ الناتو.

يناقض المزاعم الأورو/أمريكية غير الموثقة عن أعمال «الإبادة الجماعية» والتى يضخمها الإعلام الجماهيرى ويرددها دونما تفحص المتحدثون باسم «اليسار». يناقضها التقارير اليومية عن حدوث وفيات وإصابات من رقم أو رقمين ناجمة عن أعمال العنف فى المدن من الطرفين فيما ينتقل التحكم فى تلك المدن والبلدات من طرف لآخر بين كر وفر.

إن الحقيقة هى الضحية الأولى للحرب. وبخاصة الحرب الأهلية. لقد لجأ الطرفان لفبركات مهولة عن الانتصارات والقتلى والمصابين. والسفاحين والضحايا.

وإذا نحينا الشياطين والملائكة جانبا. فقد بدأ هذا الصراع كحرب أهلية بين مجموعتين من النخب الليبية: زمرة حاكمة مستبدة أبوية راسخة. تحولت مؤخرا إلى النيوليبرالية. لها قاعدة مؤيدين جماهيرية. مقابل نخبة موّلها الغرب ودربها. تدعمها مجموعة من مشايخ القبائل ورجال الدين والملكيين. والمهنيين النيوليبراليين. والذين يفتقدون المسوغات الديموقراطية والدوافع الوطنية القومية. وأيضا قاعدة الدعم الجماهيرى العريضة.

الخلاصة:

ما القوة الدافعة خلف التدخل العسكرى الأورو/ أمريكى إن لم يكن الهدف هو منع القتل الجماعى أو الاستيلاء على النفط أو تعزيز الديموقراطية؟

يعطينا الأسلوب الانتقائى لتدخل الغرب العسكرى مؤشرا على الدافع: يمضى الحكام المستبدون فى البحرين والسعودية واليمن وقطر وعمان، حلفاء الولايات المتحدة والغرب بعامة، فى إلقاء القبض على المحتجين العُزّل وتعذيبهم وقتلهم بحصانة تامة. وبالمثل، تدعم الولايات المتحدة المجلس العسكرى فى مصر ومعه بعض النخب المدنية/ العسكرية ممن قاموا بتسليم السلطة من أجل الحيلولة دون حدوث التحول الديموقراطى الوطني/ القومى الشامل وفقا لمتطلبات الثوار. يهدف المجلس العسكرى الحاكم فى مصر إلى الدفع بعملية «إصلاح» اقتصادى نيوليبرالى من خلال نخبة من المسئولين الموالين للغرب والمختارين بعناية. وعلى حين أن النقاد الليبراليين قد يتهمون الغرب بالنفاق وازدواجية المعايير لقصف القذافى وليس قصف أى من حكام الخليج رغم ما يرتكبونه فى حق شعوبهم، فإن قوى الغرب المهيمنة تطبق، فى واقع الأمر،

نفس المعايير على جميع المناطق: يدافعون عن الأنظمة الاستبدادية العميلة ذات القيمة الاستراتيجية والتى تسمح لهم بإقامة قواعد جوية وبحرية استراتيجية، والقيام بعمليات وأنشطة استخبارية إقليمية وإقامة محطات دعم لوچستى لحروبهم على العراق وأفغانستان، ولصراعهم المخطط له مع إيران. لقد تم شن الهجوم على ليبيا القذافى تحديدا لأنه رفض المساهمة النشطة فى العمليات العسكرية الغربية بإفريقيا والشرق الأوسط.

النقطة المفتاح هى أنه فيما تسمح ليبيا القذافى لكبرى الشركات متعددة الجنسية الأورو/ أمريكية بنهب ثروتها النفطية، فلم تتحول إلى أحد الأصول الاستراتيجية الجيوسياسية والعسكرية للإمبراطورية. وكما ذكرنا فى كتابات أخري، فإن القوة الدافعة لإقامة الإمبراطورية الأمريكية عسكرية وليست اقتصادية. ولهذا السبب، تمت التضحية بما قيمته مليارات الدولارات من المصالح والعقود الغربية من خلال فرض العقوبات على العراق وإيران، كما أدى اجتياح العراق واحتلاله إلى تعطيل استغلال معظم حقول النفط ومنشآته لما يربو على عقد من الزمان.

إن الهجوم على ليبيا الذى تقوده واشنطون حيث يقوم نظام أوباما بتنفيذ معظم الغارات الجوية والهجمات الصاروخية هو جزء من هجوم مضاد أكثر شمولا كرد فعل على غالبية الحركات الشعبية العربية المطالبة بالديموقراطية. يدعم الغرب قمع تلك الحركات الشعبية فى أنحاء الخليج، كما أنه يقوم بتمويل المجلس العسكرى بمصر [؟] ويحاول التدخل فى تونس من أجل احتواء النظام الجديد. وضمان «صواب مخالفاته». يدعم الغرب أيضا النظام الاستبدادى بالجزائر، وكذلك الهجمات الإسرائيلية اليومية على غزة. وبالاتساق مع هذه السياسة، يساند الغرب تمرد القذافيين السابقين، والملكيين اليمينيين من منطلق ثقته أن ليبيا «المحررة» ستمد بناة الإمبراطورية العسكرية الأمريكية/ الأوربية بالقواعد العسكرية مرة أخري.

وبالتقابل، فقد رفضت قوى السوق الإقليمية والكوكبية البازغة دعم هذا الصراع الذى يهدد كميات النفط المتاحة لها وكذلك عقود التنقيب عن النفط التى وقعوها مع القذافى. تعتمد الاقتصادات المتنامية لألمانيا والصين وروسيا وتركيا والهند والبرازيل على استغلال الأسواق الجديدة والموارد الطبيعية فى أنحاء

إفريقيا والشرق الأوسط. فيما تنفق الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا مليارات الدولارات على الحروب التى تزعزع تلك الأسواق، وتدمر البنى الأساسية، وتؤجج حروب مقاومة طويلة الأمد. تدرك قوى السوق النامية أنه ليس باستطاعة «المتمردين» الليبيين كسب نصر سريع، أو ضمان بيئة مستقرة للأنشطة التجارية والاستثمارات طويلة الأمد. والأهم من ذلك، فهى تدرك أن «المتمردين» بمجرد استيلائهم على السلطة سيصبحون عملاء تابعين سياسياً للقوى الاستعمارية التى ساعدتهم على الانتصار بتدخلها العسكري. ومن الواضح أن التدخل العسكرى الإمبريالى لحساب الانفصاليين الإقليميين يمثل تهديدا خطيرا لاقتصادات قوى السوق البازغة: تدعم الولايات المتحدة الجماعات الإثنية والدينية المتمردة فى إقليم التبت التابع للصين وكذلك الانفصاليين الإيجوريين؛ كما ظلت واشنطون ولندن منذ زمن طويل تدعمان الانفصاليين الشيشان. تنظر الهند بحذر إلى دعم الولايات المتحدة العسكرى لباكستان التى تطالب بإقليم كشمير فيما تواجه تركيا الانفصاليين الأكراد الذين يتلقون الأسلحة الأمريكية من إقليم كردستان العراق الذى يوفر لهم أيضا ملاذا آمنا.

تثير سابقة غزو ليبيا بواسطة قوات الناتو ولحساب العملاء الانفصاليين مخاوف قوى السوق البازغة. كما يمثل الغزو أيضا تهديدا قائما لحركات التحرر العربى الشعبية الثورية ذات القاعدة الجماهيرية. أيضا يقرع هذا الغزو النواقيس التى تعلن وفاة اقتصاد الولايات المتحدة وتعافيه الهش. هذا على الرغم من تخفّى الدور الأمريكى وراء الناتو. لكن من الصعب علينا أن نصدق أن إقامة إمبراطورية الولايات المتحدة العسكرية فى إفريقيا أمر مؤجل فى وجود مجندى السى آى إيه على الأرض فى ليبيا والتعجيل بتحرك الولايات المتحدة قدما لتوسيع نطاق Afrocom.

لكن. سرعان ما ستؤدى تلك الحروب التى تخوضها أمريكا إلى إفلاس ميزانيتها بأسرع مما نتخيل.

چيمس پتراس و روبين إى. أبايا

5

ليبيا ودفاع أوباما عن «انتفاضة المتمردين»

على مدى الأسبوعين الأخيرين ظلت ليبيا تخضع لأكثر الهجمات الجوية، والبحرية والأرضية وحشية في تاريخها الحديث. تُدمِّر آلاف القنابل والصواريخ التي تُطلق من الغواصات والسفن الحربية والطائرات المقاتلة الأمريكية والأوربية القواعد العسكرية والمطارات والطرق والموانئ، ومستودعات النفط ومرابض المدفعية، والدبابات وحاملات الجند المدرعة والطائرات وتجمعات القوات في ليبيا.

يقوم العشرات من عملاء السى آى إيه وأفراد القوات الخاصة بتدريب «المتمردين» الليبيين المزعومين وتقديم المشورة لهم وتحديد أهدافهم. هؤلاء المتمردين المشتبكين فى حرب أهلية ضد حكومة القذافى وقواته المسلحة والكتائب الشعبية وداعميه المدنيين.

وعلى الرغم من هذا الدعم الهائل وتحكم حلفائهم من قوات الناتو الكامل فى سماء ليبيا وخطها الساحلى، إلا أن «المتمردين» أثبتوا عدم قدرتهم على حشد تأييد البلدات والقوى الليبية ومضوا ينسحبون من مواقعهم

ويتراجعون عنها فى مواجهة كتائب القذافى والقوات الحكومية والمليشيات المحلية.

إحدى الذرائع الواهية لتراجع المتمردين المخزى هذا وفقا لتحالف كاميرون / أوباما/ ساركوزى والتى يرددها الإعلام الجماهيرى هى نقص تسليح «عملائهم» ومن الواضح هنا أن أوباما وشركاءه يتناسون عشرات الطائرات والسفن الحربية والغواصات ومئات الهجمات اليومية التى تشنها وآلاف القنابل التى يقصفون بها المواقع الحكومية منذ بدء التدخل العسكرى الغربي. وفقا للبروباجندا اليومية

المؤيدة للمتمردين لا يسهم التدخل العسكرى المباشر لعشرين من القوى الكبرى والصغرى والتى تهاجم بضراوة وهمجية دولة ليبيا ذات السيادة، ومعهم عشرات المتواطئين سياسيا فى الأمم المتحدة، لا يُسهمون بأية امتيازات عسكرية للمتمردين من عملاء الناتو. وعلى الرغم من ذلك، فقد وصف تقرير بصحيفة لوس أنجليس تايمز بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ كيف أن «...أعدادا كبيرة من المتمردين فى شاحنات مليئة بالمدافع والبنادق استداروا وهربوا هذا على الرغم من أن مدافعهم الآلية الثقيلة ومدافعهم المضادة للطائرات بدت وأنها صنو لتلك الموجودة فى أية مركبة حكومية مماثلة» وفى الواقع، فلم تتلق أية قوة متمردين فى التاريخ القريب مثل هذا الدعم العسكرى المتواصل من كثير من القوى الغربية الاستعمارية فى مواجهتها مع النظام القائم. وعلى الرغم من هذا فإن قوات المتمردين على الخطوط الأمامية، وقت كتابة هذا، تشهد تراجعا كاملاً حيث يلوذون بالفرار وهم فى حالة فوضى شاملة فيما يشعرون بالغضب والاشمئزاز التام من جنرالات ووزراء المتمردين فى بنغازي. وفى تلك الأثناء، يلبى قادة المتمردين «نداء المعركة».

وهم يرتدون البذلات والأزياء العسكرية الأنيقة. بحضور اجتماعات «قمة» فى لندن، حيث تتكون «استراتيجية التحرير» التى يتبنونها من توسلاتهم للقوى العظمى أمام وسائط الإعلام الجماهيرى بإرسال قوات أرضية إلى الداخل الليبي.

الروح المعنوية بين «متمردى» الخطوط الأمامية منخفضة: تذكر تقارير موثوقة من جبهة أجدابيا أن «المتمردين يشتكون من أنهم لا يستطيعون العثور على قادتهم المُفترضين كما يشعرون بالتذمر من رفاقهم الذين يلوذون هربا إلى بنغازى طلبا للأمان النسبي. اشتكوا أيضا من أن القوات فى بنغازى احتكرت منحة من ٤٠٠ جهاز لاسكى ميدانى و٤٠٠ جهاز تليفون متصل بالأقمار الاصطناعية والتى من المفترض أن تستخدم فى ميدان المعركة. يقولون أيضا إن قادتهم نادرا ما يقومون بزيارات لميادين القتال وإنهم لا يمارسون كثيرا من السلطة لأن المقاتلين لا يثقون بهم».

ليست الأسلحة، أو التدريبات أو القيادة هى الأمور الحاسمة فى الحروب الأهلية، هذا رغم أهمية كل ذلك. يكمن الفارق الأساسى بين القدرة العسكرية للقوات

الليبية الموالية للنظام، وبين قوات «المتمردين» الليبيين المدعومين من الإمبرياليين الغربيين، بل والتقدميين أيضا، يكمن حافزهم فى دوافعهم وفى القيم التى يعتقدون فيها. أدى تدخل القوى الغربية إلى ارتفاع درجة الوعى الوطنى بين أفراد الشعب الليبى الذين ينظرون الآن إلى المواجهة مع المتمردين المعادين للقذافى بصفتها قتالا من أجل الدفاع عن وطنهم ضد العدوان الجوى والبحرى الجوي، وقوات العملاء الأرضية. والعكس صحيح بالنسبة لقوات «المتمردين» حيث تخلى قادتهم عن هويتهم الوطنية وغدوا يعتمدون بالكامل على التدخل العسكرى الأطلسى كى يأتى بهم إلى السلطة. أى مقاتلين «متمردين» عاديين على استعداد للمخاطرة بحياتهم وهم يقاتلون مواطنيهم فقط من أجل إخضاع بلدهم لحكم نيوكلونيالى جديد؟

وأخيرا، ثمة تقارير لصحفيين أجانب عن كتائب موالية للحكومة فى القرى والبلدات تقوم بالتصدى لهؤلاء «المتمردين». ذكر أحد تلك التقارير «عن خروج شاحنة ممتلئة بالنساء من إحدى القرى وانطلقت هتافاتهن دعما للمتمردين» مما أدى إلى إغوائهم بالدخول حيث سقطوا

فى كمين كان أزواج هؤلاء النسوة وجيرانهن الموالون للحكومة قد قاموا بنصبه للمتمردين.

يشاهد «المتمردون» لدى اقتحامهم للقرى وهم يحطمون أبواب المنازل وينسفونها ويلقون القبض على القادة المحليين بصفتهم طابورا خامسا للقذافي. أدى تهديد احتلال «المتمردين» المسلحين لتلك القرى وإلقائهم القبض على السلطات المحلية بها وسوء معاملتهم لهم، وتمزيقهم للأسر والعشائر والعلاقات بين الأهالى المحليين، أدى إلى حفز الكتائب المحلية والمقاتلين المحليين إلى محاربة هؤلاء «المتمردين» المدعومين من الأطلسى والنظر إليهم على أنهم غرباء عن تلك البيئة المحلية وعن ولاءاتها العشائرية بحيث يجدون أنفسهم على أرض «معادية» وذلك لوطئهم الأعراف المحلية. أثمة مقاتل «متمرد» على استعداد للموت دفاعا عن «أرض» معادية؟ ليس أمام مثل هؤلاء سوى مطالبة القوات الجوية الأجنبية بـ «تحرير» تلك القرى الموالية للحكومة نيابة عنهم.

يعزو الإعلام الأجنبى الذى لا يدرك سبب التقدم الذى تحرزه القوات الموالية للحكومة على الأرض، التأييد الشعبى للقذافى إلى «القمع» و«الإجبار»، وذلك لأن هذا الإعلام يستند إلى مزاعم «المتمردين» بأن «الجميع

يعارضون القذافى سرا». بيد أنه ثمة واقع مادى آخر يتم تجاهله: استخدم نظام القذافى ثروة البلاد من النفط لإقامة شبكة واسعة من المدارس الحكومية والمستشفيات والمستوصفات. يتمتع الليبيون بأعلى متوسط دخل سنوى للفرد فى إفريقيا حيث يبلغ ١٤٩٠٠ دولار. تلقى عشرات الآلاف من الطلبة الليبيين منخفضى الدخل منحا دراسية للدراسة بالداخل أو الخارج. تم تحديث البنية الأساسية، ودعم الزراعة، ويتلقى صغار المنتجين والمصنّعين قروضا حكومية. أشرف القذافى شخصيا على تلك البرامج المؤثرة إلى جانب إثراء عشيرته/ عائلته. معظم ما يسمى «مليارات القذافي» التى جرى تجميدها فى البنوك الأجنبية هى فى واقع الأمر أصول لبنك ليبيا المركزي، ولصندوق استثماراته السيادية التى لا يديرها القذافي. وبالمقابل، استهدف المتمردون الليبيون وحلفاؤهم الأطلسيون الاقتصاد المدنى بأكمله، وتم قصف المدن الليبية، وقطع الشبكات التجارية، ومنع توصيل الأغذية المدعومة والإغاثات الاجتماعية إلى الفقراء والتسبب فى تعطيل المدارس، وإجبار مئات الآلاف من المهنيين والمدرسين والأطباء الأجانب والعمال المهرة المتعاقدين على الهرب.

والآن، فإن الليبيين الذين يحتمل لهم أن يكونوا قد

استاءوا من الفترة الطويلة التى حكم فيها القذافى البلاد بأسلوب سلطوى يواجهون الخيار بين دعم دولة رفاه اجتماعى متقدمة تؤدى وظائفها أو غزو عسكرى يقوده الأجانب. من ثم، اختار الكثيرون، ومن منطلقات عقلانية مساندة النظام.

إن سبب ورطة قوات «المتمردين» التى يدعمها الأطلسى، وعلى الرغم من تفوقهم التكنولوجي/ العسكرى الهائل، هو قياداتهم المتعاونة مع الغزاة، واجتياح قواتهم للمجموعات المحلية وتدميرهم العشوائى الغاشم لنظام الضمان الاجتماعى الذى أفاد منه ملايين الليبيين على مدى جيلين. يعنى فشل «المتمردين» فى التقدم على الرغم من الدعم الهائل الذى تقدمه لهم قوات الأطلسى الجوية والبحرية، أن «التحالف» الأمريكي/ الفرنسي/ البريطانى سيصعّد من تدخله بأكثر من إرساله قوات خاصة ومستشارين وفرق اغتيال تابعة للسى آى إيه. ومع أخذ هدف أوباما / كلينْتون المعلن للقيام بـ «تغيير النظام» فلن يكون ثمة خيار سوى الدفع بمزيد من القوات. وإرسال شحنات هائلة من الناقلات المصفحة والدبابات وزيادة استخدام ذخائر اليورانيوم المنضب ذات القدرة الفائقة على التدمير.

وما لا ريب فيه أن أوباما، أكثر وجه عامٍ شهرة فى

التحدث عن «التدخل المسلح من أجل أهداف إنسانية» فى إفريقيا. سيمضى فى سرده لأكاذيب أكبر وأكثر عبثية فيما يسقط سكان القرى والبلدان والمدن الليبية ضحايا قوته الإمبريالية الماحقة.

سيكتسب «أول رئيس أسود» لواشنطون خزى التاريخ بصفته رئيس الولايات المتحدة المسئول عن قتل مئات من الليبيين السود والطرد الجماعى لملايين من عمال الجنوب الإفريقى الذين يوظفهم النظام الحالي.

مما لا ريب فيه أن التقدميين واليساريين سيمضون يتجادلون (وبأسلوب متحضر) حول إيجابيات هذا «التدخل» وسلبياته متبعين خطى أسلافهم الاشتراكيين الفرنسيين، والإصلاحيين الأمريكيين فى ثلاثينيات القرن الماضى الذين تجادلوا حول إيجابيات دعم إسبانيا الجمهورية وسلبياته فيما كان هتلر وموسولينى يقصفان الجمهورية لصالح القوات الفاشية «المتمردة» بقيادة الجنرال فرانكو الذى كان يؤمن بالشعار الكتائبى [الحزب الفاشستى الذى حكم إسبانيا بعد حرب ١٩٣٦-١٩٣٩ الأهلية] «الأسرة، الكنيسة، والحضارة» أو النموذج الفاشستى الأصلى لـ «التدخل الإنساني» نيابة عن المتمردين الذى يقوده أوباما.

6

«الربيع العربى» والسياق العالمى

تقيم الدول الاستعمارية شبكات تربط الأنشطة الاقتصادية والعسكرية والسياسية فى نظام متسق يدعم بعضه بعضه. تؤدى هذه المهمة، إلى حد كبير، مؤسسات متنوعة للدولة الإمبريالية. من ثم، فإن إجراءات تلك الدول ليست دائما إجراءات اقتصادية مباشرة حيث تكون العمليات العسكرية فى بلد ما ضرورية لفتح مناطق اقتصادية أو حمايتها. كما أن المصالح الاقتصادية لا تقرر دائما العمليات العسكرية إذا كان القطاع الرئيسى الأقوى فى الدول الإمبريالية قطاعا مُعَسكَرا بالكامل.

علاوة على ذلك. قد يتنوع سياق الإجراءات الإمبريالية وتتابعها بحسب الأوضاع المحددة الضرورية لبناء الإمبراطورية. من ثم، يمكن للمعونات شراء هجوم متواطئين؛ أو يمكن أيضاً للتدخل العسكرى صنع أنظمة عميلة يليها فيما بعد هجوم لمستثمرى القطاع الخاص. وفى أحوال أخري. قد يسبق دخول الكوربوريشنات الخاصة تدخل الدولة.

الهدف الاستراتيجى للاختراق الاقتصادى من قبل الأفراد/ الشركات الخاصة أو الدولة و/ أو التدخل العسكرى

لتعزيز تشييد الإمبراطورية هو استغلال المعالم الاقتصادية والجيوسياسية الخاصة للبلد المستهدف لإقامة شبكات مركزها الإمبراطورية. فى عالم ما بعد المركزية الأوربية الكلونيالية. يتم إخفاء الوضع المميز للولايات المتحدة فى سياساتها. ومعاهداتها. واتفاقياتها التجارية والعسكرية التى ترتكز على الإمبراطورية. وتبريرها بتفسيرات أيديولوجية تختلف باختلاف الزمان والملابسات. استخدمت الولايات المتحدة خطابا ذا توجهات إنسانية لتبرير الحرب التى هدفت إلى تقسيم

يوغسلافيا وإقامة أنظمة عميلة. كما حدث في كوسوفو مثلا. وبالمثل كانت الأيديولوجيا المعادية للإسلام والمعادية للإرهاب مركزية في حروب الإبادة الجماعية التي شنتها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. ومازالت تشنها. فيما تهيمن قضايا حقوق الإنسان والديموقراطية على خطابها ضد الصين. نجد أيضا أن قوة الولايات المتحدة المتراجعة في أمريكا اللاتينية وسلطتها المضمحلة تجعلها تلجأ إلى الخطاب الديموقراطي المعادي للسلطوية الموجه ضد حكومة شافيز المنتخبة ديموقراطيا.

تتصل فاعلية الأيديولوجيا الإمبريالية مباشرة بقدرة الإمبراطورية على الترويج لبدائل تطور دينامية وقابلة للحياة في البلاد المستهدفة. وفقا لهذه المعايير فلم تنجح الأيديولوجيا الإمبريالية في إقناع السكان المستهدفين. لم يترك الخطاب المعادي للإرهاب والقائم على الإسلاموفوبيا أي أثر على شعوب الشرق الأوسط وعمل على اغتراب العالم الإسلامي. أيضا. فقد قوضت علاقات أمريكا اللاتينية التجارية المربحة مع حكومة شافيز واضمحلال اقتصاد الولايات المتحدة. قوضت حملة واشنطون الأيديولوجية لعزل فنزويلا. وبالمثل. فإن حملة

حقوق الإنسان التى تشنها الولايات المتحدة ضد الصين ظلت موضع تجاهل تام، ليس فقط فى أنحاء الاتحاد الأوربى وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ودول المحيط الهادى بل أيضا من قِبل أكبر ٥٠٠ كوربوريشن أمريكية. (بل حتى من قبل الخزانة الأمريكية التى تمضى فى بيع سنداتها إلى الصين من أجل تمويل عجز ميزانية الولايات المتحدة المتضخم).

يعنى ضعف تأثير البروباجندا الإمبريالية واضمحلال رافعة واشنطون الاقتصادية أن شبكات الولايات المتحدة التى شُيدت على مدى نصف القرن الماضى آخذة فى التآكل، أو أنها، على الأقل، تخضع لقوى طرْد مركزية. تحولت الشبكات التى كانت مدمجة بالكامل فى آسيا إلى مجرد قواعد عسكرية فيما تشهد الاقتصادات المحلية مزيدا من الاستقلال الذاتى وتتوجه نحو الصين وما بعدها. بتعبير آخر، تشهد الشبكات الإمبريالية الآن تحولا بحيث تصبح مجرد مواقع أمامية للعمليات العسكرية المحدودة بدلا من مراكز للنهب الاقتصادى لحساب الإمبراطورية.

الشبكات الإمبريالية: دور المتواطئين المركزى

جوهريا، فإن تشييد الإمبراطورية هو عملية اختراق لبلد أو منطقة، وترسيخ وضع مميز لها هناك والحفاظ على

الهيمنة عليها من أجل ١- الاستيلاء على الموارد المربحة والسيطرة على الأسواق والحصول على عمالة رخيصة. ٢- إقامة موضع عسكرى يُستخدم من أجل التوسع فى داخل البلاد والمناطق المجاورة. ٣- إنشاء قواعد عسكرية. لإحكام القبضة الخانقة على أحد الطرق الاستراتيجية. أو الطرق المائية لإنكارها على المنافسين أو الخصوم أو الحد من إتاحتها لهم. ٤- القيام بعمليات استخبارية وعمليات سرية ضد الخصوم والمنافسين.

أثبت التاريخ أن الوسائل الأقل كلفة للحفاظ على الهيمنة طويلة الأمد وواسعة المدى هو ضمان عملاء ومتعاونين محليين سواء على شكل قادة سياسيين واقتصاديين أو/ وعسكريين يعملون من داخل الأنظمة التابعة حيث إن الحكم السياسي/ العسكرى الصريح ينجم عنه حروب مكلفة أو حالات من الفوضى والتمزق والقلقلة وبخاصة بين التنويعة العريضة من الطبقات المتضررة من الوجود الإمبريالي. ينجم تشكيل حكام وطبقات متواطئة عن سياسات إمبريالية منوعة طويلة المدى وأخرى قصيرة المدى تتراوح بين الأنشطة المباشرة العسكرية والانتخابية والخارجة عن نطاق البرلمان، إلى

تجنيد طويل المدى للقيادات الشابة الواعدة وتدريبهم وتوجيههم عن طريق البرامج الدعائية والتعليمية. والمغريات الثقافية/ المالية. والوعود بالدعم السياسى والاقتصادى حال توليهم مناصب سياسية. وأيضا من خلال قدر كبير من الدعم المالى السري.

إحدى المغريات الأساسية التى يستخدمها صناع السياسة الإمبريالية لإغواء «الطبقة الحاكمة الجديدة» فى الدول التابعة البازغة هى فرصة المشاركة فى نظام اقتصادى مرتبط بالمراكز الإمبريالية فيه تتشارك النخب المحلية الثروة الاقتصادية مع رعاتهم الأجانب وتتشارك أيضا فى حس بالتماهى مع النخب العالمية. ومن أجل الحصول على دعم جماهيرى محلي. تعمل الطبقات المتواطئة على طمس الأشكال الجديدة من الخضوع للقوى الإمبريالية. والاستغلال الاقتصادي. من خلال تأكيدها [الشفاهي] على الاستقلال الاقتصادى والحريات الفردية والفرص الاقتصادية ودعم التوجهات الاستهلاكية الفردية.

تجمع ميركانيزمات نقل السلطة إلى دولة عميلة بازغة بين البروباجندا الإمبريالية وتمويل التنظيمات الجماهيرية.

والأحزاب السياسية. علاوة على الانقلابات التى يستخدم فيها العنف أو «الانتفاضات الشعبية». تشكل الأنظمة السلطوية البيروقراطية المتحجرة التى تعتمد على الأساليب البوليسية للحد من التوسع الإمبريالى أو معارضته. تشكل «أهدافا رخوة». تغدو حملات حقوق الإنسان الانتقائية أكثر الأسلحة التنظيمية فاعلية فى تجنيد النشطاء والترويج لقادة للنظام السياسى الجديد المرتكز على الدولة الإمبريالية. وبمجرد إتمام انتقال السلطة. يتم حظر مشاركة أفراد النخب الثقافية والسياسية والاقتصادية السابقين. ويجرى قمعهم. وتوقيفهم واعتقالهم. من ثم. تخرج إلى حيز الوجود ثقافة سياسية متجانسة من أحزاب متنافسة تعتنق مبادئ النظام العالمى الجديد المرتكز على الدولة/ الدول الإمبريالية. بعد التطهير السياسي. يأتى فى المقدمة الخصخصة وتسليم مقاليد الاقتصاد إلى الشركات والمشاريع الإمبريالية. ثم تمضى الأنظمة التابعة فى تزويد القوى المهيمنة بالجنود للاشتراك كمرتزقة فى الحروب الإمبريالية وفى تسليم القواعد العسكرية إلى القوات الإمبريالية لتستخدم مواضع ومنطلقات

لتدخلاتها. يواكب «تمثيلية الاستقلال» بكاملها تفكيك شامل لبرامج الضمان الاجتماعى (المعاشات، الرعاية الصحية المجانية والتعليم المجاني) وقوانين العمل وسياسات التوظيف الكامل. والنتيجة النهائية للحكم العميل هو تعزيز وجود بنية طبقية شديدة الاستقطاب. وكصورة طبق الأصل من أية دولة استبدادية تابعة، تبرر اقتصادات الأنظمة العميلة للدول الإمبريالية باسم النظام الانتخابى الذى يُسمى نظاما ديموقراطيا - فيما يكون فى واقع الأمر نظاما سياسيا تهيمن عليه النخب الرأسمالية الجديدة وإعلامها الجماهيرى المُموّل بسخاء.

تعتبر الأنظمة المرتكزة على القوي/ القوة الإمبريالية والتى تديرها النخب المتواطئة والممتدة من دول البلطيق إلى وسط أوربا وشرقها وإلى البلقان -المثال الصارخ على التوسع الإمبريالى فى القرن العشرين. نجم عن تفتيت الاتحاد السوفييتى والاستيلاء على السلطة فى الكتلة الشرقية وإدماجها فى حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة، وفى الاتحاد الأوربي، نجم عنها حالة من الاستكبار الإمبريالي. أطلقت واشنطون إعلانات مبتسرة عن قيام عالم أحادى القطب، فيما مضت أوربا الغربية فى نهب

الموارد العامة ابتداء من المصانع إلى العقارات. واستغلال العمالة الرخيصة. والعمالة الأجنبية القادمة عن طريق الهجرة. والاستناد إلى «جيش عمالة احتياطي» هائل لتقويض مستويات المعيشة للعمال التابعين للاتحادات والنقابات فى الغرب.

أتاحت وحدة أهداف الأنظمة الأوروبية والنظام الأمريكى الاستيلاء المشترك السلمى على ثروة المناطق الجديدة بواسطة الاحتكارات الخاصة. فى البداية. دعمت تلك القوى الأنظمة التابعة الجديدة من خلال تحويلات وقروض ضخمة بشريطة السماح لمنشآتها وشركاتها بالاستيلاء على الموارد والمنشآت العقارية والأراضى والمصانع والمنافذ الإعلامية وغيرها وغيرها. مرت الدول الواقعة تحت وطأة الديون الهائلة بأزمات حادة الواحدة تلو الأخرى فى الفترة الإستهلالية للنمو «المبهر» أعقبتها أزمات اجتماعية مزمنة بمعدلات بطالة مكونة من رقمين فى السنوات العشرين الأولى من التبعية. وفيما خرجت الاحتجاجات العمالية بسبب تدهور الأجور. وتعاظمت نسبة البطالة وتقلصت إمدادات الضمان الاجتماعي. انتشر الإملاق والبؤس. بيد أن «الطبقة المتوسطة

الجديدة» المتعضونة فى الأجهزة السياسية والإعلامية، وفى مشروعات اقتصادية مشتركة تتلقى تمويلات كافية من خلال المؤسسات المالية الإمبريالية التى تعمل على حماية هيمنتها.

غير أن دينامية التوسع الإمبريالى فى أوربا الشرقية والوسطى والغربية لم توفر حافزا للتقدم الاستراتيجى وذلك بسبب صعود رأسمال نقدى وطبقة عَسْكَرة قوية منغلقة على نفسها فى المراكز الأورو/ أمريكية السياسية. ومن نواح مهمة، لم يعد التوسع العسكرى والسياسى مرتبطا بالغزو الاقتصادي، بل العكس كان صحيحا: عملت الهيمنة السياسية والنهب الاقتصادى أدوات لتمكين إبراز القوة العسكرية واستخدامها.

التتابعات الإمبريالية:

- **من الحرب من أجل الاستغلال إلى الاستغلال من أجل الحرب**

معقدة هى العلاقات بين السياسات الإمبريالية العسكرية وبين المصالح الاقتصادية، كما أنها تتغير بمرور الوقت ومع تغير السياقات التاريخية - فى بعض الأحيان نجد أن أحد الأنظمة الإمبريالية يستثمر استثمارات

هائلة فى أفراد القوات المسلحة ويزيد من إنفاقاته من أجل الإطاحة بحاكم مناهض له وإقامة نظام عميل بدون أية عائدات اقتصادية على الدولة أو الأفراد والشركات الخاصة. مثلا، لم ينجم عن حرب الولايات المتحدة على العراق وعلى أفغانستان، أو حروبها بالإنابة فى الصومال واليمن، أرباح لأكبر لشركاتها متعددة الجنسية أو تعزيز لاستغلال الشركات الخاصة والأفراد للمواد الخام والعمالة أو الأسواق. فى أفضل الأحوال، وفرت تلك الحروب أرباحا للمقاولين المرتزقة، وشركات الإنشاءات، و«صناعات الحروب» ذات الصلة التى تتربح من خلال التحويلات من خزانة الولايات المتحدة واستغلال دافعى الضرائب الأمريكيين وبخاصة من يتقاضون رواتب وأجوراً.

فى حالات كثيرة، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، منحت الولايات المتحدة التى كانت فى طور بزوغها دولة إمبريالية قروضا سخية تقدر بمليارات عديدة من الدولارات لأوربا الغربية، وكذلك برنامج معونات ضخمة. استبقت «خطة مارشال» الاضطرابات الاجتماعية المعادية للرأسمالية ومنعتها كما استعادت الهيمنة السياسية الرأسمالية. أتاح هذا ظهور الناتو الذى تقوده الولايات المتحدة وتهيمن عليه. وفيما بعد، استثمرت

الكوربوريشنات متعددة الجنسية الأمريكية فى دول غرب أوربا وفى التجارة معها ومضت تحصد أرباحا هائلة بمجرد أن هيأت الولايات المتحدة لها ظروفا اقتصادية وسياسية مواتية. بتعبير آخر، استبق تدخل الدولة الإمبريالية العسكري/ السياسى صعود رأس المال متعدد الجنسية الأمريكى وتوسعه. قد يقلل التحليل قصير النظر للأنشطة الاستهلالية التى تلت الحرب العالمية الثانية من أهمية المصالح الاقتصادية الخاصة للولايات المتحدة كقوة دافعة لسياستها. وإذا وسعنا الفترة الزمنية لتشمل العقدين التاليين، يمدنا التفاعل بين الإنفاقات العسكرية والاقتصادية الاستهلالية العالمية التى تكلفتها الدولة وبين ما تحقق بعد ذلك من عائدات خاصة ربحية مرتفعة، يمدنا بنموذج كامل للمسيرة التى تعمل وفقها القوة الإمبريالية.

يناظر دور الدولة الإمبريالية كآلة لفتح الأسواق الخاصة وتوسيعها وحمايتها ولاستغلال العمالة والموارد الزمن الذى كانت فيه الدولة والطبقات المهيمنة تعمل معاً بشكل أساسى بدافع بناء الإمبراطورية معتمدة على الصناعة والتصنيع.

ارتبط تدخل الولايات المتحدة العسكرى والانقلابات

التى أدارتها فى إيران (١٩٥٣) وجواتيمالا (١٩٥٤) وتشيلى (١٩٧٣) وجمهورية الدومينيكان (١٩٦٥) بمصالح اقتصادية محددة للدولة والكوربوريشنات التابعة لها. مثلا، سعت كوربوريشنات النفط الأمريكية والبريطانية إلى عكس إجراءات تأميم النفط فى إيران، كما عارضت شركة الفواكه المتحدة الأمريكية سياسات، الإصلاح الزراعى فى جواتيمالا، ودعمت كبرى شركات النحاس والاتصالات الهاتفية الأمريكية الانقلاب العسكرى فى تشيلى الذى ساندته الولايات المتحدة، بل وطالبت به.

وبالتقابل، لم تكن الشركات متعددة / الجنسية هى التى حفزت تدخلات الولايات المتحدة العسكرية وحروبها فى الشرق الأوسط وجنوب آسيا والقرن الإفريقي، بل كانت الشخصيات المعسكرة، والصهاينة المتعضونون فى مناصب الدولة وفى وسائط الإعلام الجماهيرى والمنظمات «المدنية» القوية هى التى ساندتها بل وحفزتها.

العملاء والحلفاء والأنظمة الألعوبة:

تقتضى إقامة الشبكات الإمبريالية وجود تنويعة من «قواعد الموارد» الاقتصادية والعسكرية والسياسية المكملة لها. وفيما تكون هذه القواعد جزءا من النظام

الإمبريالى إلا أنها تحتفظ بدرجات متفاوتة من الاستقلال الذاتى السياسى والاقتصادي.

فى المراحل الدينامية المبكرة من تشييد الإمبراطورية الأمريكية والتى استغرقت تقريبا من خمسينيات القرن الماضى وحتى سبعينياته، هيمنت الشركات متعددة الجنسية الأمريكية واقتصاد الولايات المتحدة فى مجمله على اقتصاد العالم. كان حلفاؤها فى أوربا وآسيا يعتمدون بدرجة كبيرة على أسواق الولايات المتحدة وتمويلاتها وخططها التنموية. انعكست الهيمنة الأمريكية العسكرية فى عدد من التحالفات الإقليمية التى ضمنت بها دعما شبه فورى لحروبها الإقليمية، والانقلابات العسكرية التى أدارتها، وإقامة قواعد عسكرية وبحرية على أراضى تلك الدول. تم تقسيم البلدان إلى «تخصصات» تخدم المصالح المحددة للإمبراطورية الأمريكية. كانت أوربا الغربية قاعدة عسكرية متقدمة، وشريكا صناعيا وأيديولوجيا. أما آسيا، وبشكل رئيسى اليابان وكوريا الجنوبية، فقد أصبحت «قواعد عسكرية متقدمة على خط الجبهة الأمامي» بالإضافة إلى شراكتها الصناعية. وكانت إندونيسيا والفلبين وماليزيا

بشكل جوهرى أنظمة عميلة. علاوة على ذلك. فقد أمدت الولايات المتحدة بالمواد الخام وأقامت أمريكا فيها قواعد عسكرية. فيما غدت سنغافورة وهونج كونج مستودعات مالية وتجارية وأصبحت باكستان نظاما عسكريا عميلا يُستخدم جبهة أمامية للضغط على الصين. أما السعودية وإيران ومشيخات الخليج. والتى كانت تحكمها أنظمة سلطوية تابعة فكانت توفر النفط والقواعد العسكرية وعملت مصر والأردن وإسرائيل على ترسيخ المصالح الإمبريالية فى المنطقة وكانت بيروت المركز المالى لمصرفيى الولايات المتحدة وأوربا والشرق الأوسط. بالمثل كانت إفريقيا وأمريكا اللاتينية فى ظل مختلف الأنظمة مصدرا للمواد الخام وأسواقا للسلع المصنعة والعمالة الرخيصة.

عملت حرب فيتنام التى استمرت مدة طويلة وهزيمة الولايات المتحدة فيها على تآكل سطوة الإمبراطورية. وبالمثل. فقد تحدى التوسع الصناعى لأوربا الغربية واليابان وكوريا الجنوبية هيمنة الولايات المتحدة الصناعية. أيضاً. أجبر اتباع أمريكا اللاتينية لسياسات استيراد وطنية بديلة الولايات المتحدة على الاستثمار فى التصنيع

بالخارج. أما فى الشرق الأوسط، فقد أطاحت الحركات القومية بالحكام العملاء فى إيران والعراق وقوضت القواعد العسكرية الأمامية، وقلصت الثورات فى إنجولا وناميبيا وموزمبيق والجزائر ونيكاراجوا وغيرها حجم الكميات المتاحة لأوربا وأمريكا من المواد الخام، مؤقتا على الأقل.

أدى انهيار الشيوعية فى الاتحاد السوفييتى وأوربا الشرقية، وإقامة أنظمة عميلة فى أنحاء المنطقة إلى توقف مؤقت لاضمحلال إمبراطورية الولايات المتحدة، مثلما ترك قيام أنظمة تابعة فى أمريكا اللاتينية فى الفترة ما بين منتصف السبعينيات ونهاية التسعينيات انطباعا بتعافى الإمبراطورية. بيد أنه، فلم تكن التسعينيات بداية لتكرار انطلاق الإمبراطورية كما حدث فى الخمسينيات بل كانت فترة الانتعاش الأخيرة قبل اضمحلال نهائى طويل المدي. لم يلعب الجهاز السياسى الإمبراطورى الذى كان قد أحرز نجاحا لافتا فى تقويض الأنظمة بالاتحاد السوفييتى وأوربا الشرقية سوى دور هامشى فى اسغلال الفرص الاقتصادية التى تلت ذلك الانهيار حيث كانت ألمانيا ودول الاتحاد الأوربى الأخرى فى مقدمة من وضعوا أيديهم على المشاريع والشركات المربحة التى خضعت للخصخصة.

وأيضا، قامت الزمرة الحاكمة فى روسيا (أصبح سبعة من رجال القمة الثمانية مواطنين إسرائيليين) بالاستيلاء على الصناعات الاستراتيجية الخصخصة ونهب البنوك والموارد الطبيعية. كان المستفيدون الرئيسيون فى الولايات المتحدة هم البنوك ومؤسسات وول ستريت الذين قاموا بغسل مليارات من الأموال والمكتسبات غير المشروعة وحصلوا على رسوم مربحة من عمليات الإدماج ونقل الملكية وإدراج الأسهم فى القوائم وغير ذلك من الأنشطة الأقل شفافية. بتعبير آخر، أدى انهيار نظام المِلكية الجماعية السوفيتى إلى تقوية القطاع المالى الطفيلى فى إمبراطورية الولايات المتحدة. الأسوأ من هذا هو أن انتحال الولايات المتحدة لزعامة العالم أحادى القطب عمل فى صالح دعاة العسكرة الأمريكيين الذين اعتقدوا بانتهاء الكوابح السابقة على هجمات الولايات المتحدة العسكرية على القوميين وحلفاء الاتحاد السوفييتى السابقين. نتيجة لهذا غدا التدخل العسكرى القوة الدافعة الرئيسية لإقامة الإمبراطورية الأمريكية، مما أدى إلى الحرب الأولى على العراق ثم يوغسلافيا، وغزو الصومال وانتشار القواعد العسكرية الأمريكية فى

أنحاء دول الاتحاد السوفييتى السابق وأوربا الشرقية.

بيد أنه، وفى أوج سطوة الولايات المتحدة السياسية والعسكرية فى التسعينيات، وحينما كانت جميع الأنظمة الرئيسية فى أمريكا اللاتينية مُغلّفة بخيوط النيوليبرالية ذات المركزية الأمريكية، بدأت بذور تفسخ الإمبراطورية وزوائها فى النمو. أدت الأزمات الاقتصادية التى شهدتها دول أمريكا اللاتينية فى نهاية التسعينيات إلى انتفاضات كبرى، وهزائم انتخابية لجميع عملاء الولايات المتحدة تقريبا مما كان يعنى زواء الهيمنة الأمريكية على المنطقة. أيضا، نجم عن نمو الصين التراكمى الدينامى الاستثنائى اقتلاع رأس المال الأمريكى المُستَثمر فى التصنيع وإضعاف رافعة الولايات المتحدة للحكام فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. علاوة على ذلك، أدى تحويل موارد الدولة الأمريكية الهائلة لاستخدامها فى مغامرات عسكرية بالخارج وإقامة العديد من القواعد العسكرية ودعم العملاء والحلفاء، إلى حالة من الاضمحلال والانكماش فى الداخل.

اجتذبت الإمبراطورية الأمريكية، فيما كانت تواجه بسلبية منافسيها الاقتصاديين وهم يقتلعونها من

الأسواق الحيوية. وفيما كانت مشتبكة فى حروب مستطالة مفتوحة النهاية. زمرة من صناع السياسة متوسطى الموهبة والذين لم تكن لديهم أية استراتيجية مُتسقة لتصحيح المسارات السياسية. وإعادة تشكيل أجهزة الدولة لإعدادها للقيام بأنشطة منتجة قادرة على «استعادة الأسواق». بدلا من ذلك. فقد استخدمت تلك الزمرة سياسات الحروب مفتوحة النهاية باهظة التكلفة لصالح مجموعة فرعية خاصة من دعاة العسكرة والصهاينة الأمريكيين الذين استغلوا اختراقهم لمناصب الدولة الاستراتيجية. وعززوا نفوذهم فى الإعلام الجماهيرى من خلال شبكة هائلة من جماعات الضغط المنظمة كى يدعموا خضوع الولايات المتحدة ومؤازرتها لنزوع إسرائيل للهيمنة على الشرق الأوسط.

كانت النتيجة اختلالاً تاماً لأجهزة الولايات المتحدة الإمبريالية حيث تم الفصل بين العمليات العسكرية والأسس الاقتصادية لتشييد الإمبراطورية. عملت مجموعة عليا نافذة ومغلقة من الصهاينة ودعاة العسكرة على تسخير قوة الولايات المتحدة العسكرية لخدمة دولة إسرائيل الهامشية من حيث ثقلها الاقتصادي.

والقيام بأعمال عدائية ضد العالم الإسلامى الذى يبلغ عدد سكانه ١,٥ مليار نسمة. أيضا، عزز المنظرون وصناع السياسة الأمريكيون الصهاينة وجود مؤسسات قامعة وإطلاق دعايات أيديولوجية تروج للإسلاموفوبيا، وإصدار تشريعات قُصِد بها ترويع الشعب الأمريكى مما كان له آثار مدمرة. وعلى نفس الدرجة من الأهمية، تم استخدام أيديولوجيا الإسلاموفوبيا لتبرير الحروب المستمرة فى جنوب آسيا والشرق الأوسط، والميزانيات العسكرية المبالغ فيها فى وقت شهدت فيه الأوضاع الاجتماعية/ الاقتصادية الداخلية تدهورا حادا. تم إنفاق مئات مليارات الدولارات على أجهزة «الأمن الداخلي» التى حاولت بكل الأساليب المتخيلة تجنيد المسلمين الأفارقة/ الأمريكيين وتدريبهم أو تلفيق التهم لهم والقبض عليهم بصفتهم «إرهابيين». قامت آلاف الوكالات السرية التى يعمل بها مئات الآلاف من المسئولين على المستوى القومي، والمحلى ومستوى الولايات المتحدة بالتجسس على المواطنين الأمريكيين الذين كان من المحتمل لهم أن يسعوا، من خلال الحديث أو الفعل، إلى معالجة السياسات المالية والعسكرية ذات التوجهات الصهيونية أو إصلاحها.

وبنهاية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، اقتصر ما أنجزته إمبراطورية الولايات المتحدة على تدمير خصومها (العراق، باكستان، أفغانستان) وإثارة التوترات العسكرية (شبه الجزيرة الكورية وبحر الصين) وتقويض العلاقات مع شركاء محتملين فى التعاملات التجارية المربحة (إيران وفنزويلا). تحالف ذوو النزعات الصهيونية مع الطابور الخامس من الصهاينة الداعين للعسكرة واندمجوا لإثارة أيديولوجيا الإسلاموفوبيا. أيضا، فإن تلاقى كل تلك العناصر وتغلغلها فى إدارة أوباما حالت دون حدوث أى عكس أو تغيير لحالة التفسخ والزواء فى المستقبل المنظور.

تُمثل شبكة الصين الاقتصادية الكوكبية المتنامية وتقدمها الدينامى الذى تحرزه فى مجال التكنولوجيا التطبيقية المتقدمة فى جميع المجالات بدءا من الطاقة البديلة وحتى القطارات فائقة السرعة، تمثل نقيضا لما تشهده الإمبراطورية الأمريكية من تراجع واضمحلال. أيضا، فإن مطالبات الولايات المتحدة لحكام باكستان العملاء بافراغ خزانة بلادهم من أجل دعم حروب الولايات المتحدة الكلونيالية فى أفغانستان والداخل الباكستاني،

تعتبر نقيضا لاستثمارات الصين لثلاثين مليار دولار فى البنية الأساسية والطاقة ومحطات توليد الكهرباء، بباكستان، وزيادة حجم التبادل التجارى معها بمليارات الدولارات.

علاوة على ذلك، فإن مساعدات الولايات المتحدة العسكرية لإسرائيل والتى تبلغ ما قيمته ٣ مليارات دولار تمثل نقيضا لاستثمارات الصين فى مجال النفط الإيرانى والتبادلات التجارية معها والتى تبلغ عدة مليارات الدولارات. مثلما يعتبر تمويل أمريكا للحروب ضد البلاد الإسلامية فى وسط آسيا وجنوبها نقيضا لتوسع أنشطة تركيا الاقتصادية والتجارية فى المنطقة واتفاقيات الاستثمار معها. حلت الصين محل الولايات المتحدة شريكا تجاريا أساسيا فى كبرى دول جنوب أمريكا، فيما تعمل اتفاقية التجارة الحرة (نافتا) غير المتوازنة على إفقار المكسيك. أيضا، يفوق حجم التجارة بين دول الاتحاد الأوروبى والصين نظيره بين تلك الدول والولايات المتحدة.

وفيما تؤجج الولايات المتحدة الحروب فى الصومال والقرن الإفريقي، تمضى الصين فى توقيع اتفاقيات تجارية واستثمارية تبلغ مليارات عديدة من الدولارات مع الدول

الإفريقية وتقوم بتشييد البنى الأساسية فى تلك الدول مقابل الحصول على المواد الخام. ليس ثمة ريب فى أن مستقبل إفريقيا الاقتصادى سيرتبط بتزايد مع الصين إلا إذا قامت الولايات المتحدة بزعزعة الأوضاع هناك من خلال أفريكوم، أو حدث تدخل أنجلو/ فرنسى كذاك الذى وقع فى ساحل العاج.

بالتقابل، نجد الولايات المتحدة متشابكة فى عناق قاتل مع رابع قوة عسكرية على مستوى العالم [إسرائيل] التى وصلت الذروة فى مجال التكنولوجيا العسكرية والتى تتسبب سمعتها الكلونيالية فى بغض شعوب العالم لها. هذا علاوة على عدم جدواها كشريك تجارى نظرا لضعف سوقها. ترتبط الولايات المتحدة مع الدول الفاشلة* فى اليمن والصومال، والأنظمة الفاسدة الراكدة العميلة فى الأردن ومصر (سابقا) والدول الشمولية النفطية الريعية كالسعودية ودول الخليج. وتشكل جميعها جزءا من تحالف تأسلى غير منتج عازم على الاحتفاظ بالسلطة من خلال التفوق العسكري. بيد أنه، فقد غدا من الواضح أن إمبراطوريات القرن الحادى والعشرين ستقوم على أساسات من الاقتصادات المنتجة مع شبكات كوكبية ترتبط بشركاء تجاريين ديناميين.

ومع إدراكهم للأهمية الاقتصادية وفرص السوق التى غدت مرتبطة بالدخول ضمن شبكة الصين الكوكبية، بدأ عملاء الولايات المتحدة السابقون والقائمون فى التهرب من إلزامات الخضوع للسطوة الأمريكية. حدثت نقلات جوهرية فى العلاقات الاقتصادية والتحالفات السياسية فى أنحاء أمريكا اللاتينية. تدعم البرازيل وڤنزويلا وبوليڤيا وبلاد أخرى البرنامج النووى الإيرانى السلمى فى تحد للموقف العدوانى الأمريكي/ الصهيونى فيما اعترفت بلاد عديدة بدولة فلسطين على الرغم من معارضة صناع السياسة الأمريكيين/ الإسرائيليين وضغوطهم البالغة. أيضا، فقد تخطت تجارة كبرى بلاد المنطقة مع الصين نظيرتها مع الولايات المتحدة بكثير. كما وقّعت الأنظمة الألعوبة فى العراق وأفغانستان وباكستان اتفاقيات تجارية ضخمة مع الصين، وإيران ومع تركيا التى تقوم بتوسيع قاعدة روابطها مع إيران ودول وسط آسيا والعالم العربى/ الإسلامى رغم تحالفها العسكرى مع الولايات المتحدة وعضويتها بالناتو.

مازالت إمبراطورية الولايات المتحدة تحتفظ بعملاء كبار وبحوالى ألف قاعدة عسكرية فى أرجاء العالم.

لكن، وفيما يتراجع عدد الأنظمة العميلة تزيد واشنطون من دور عمليات فرق الموت الخارجة عن سلطة القوانين المحلية، ومن مدى تلك العمليات لتشمل ٨٠ بلدا بدلا من خمسين. يقوم الاستقلال المتنامى لأنظمة العالم النامى على حسبة اقتصادية: تقدم الصين عائدات اقتصادية أكبر من الولايات المتحدة وتدخلا سياسياً/ عسكرياً أقل. أيضا، تشهد الشبكات الإقليمية الجديدة التى تُقصى الولايات المتحدة نموا فى أمريكا اللاتينية وآسيا وتوجد بذلك احتمال تشكل كتل اقتصادية جديدة.

بتعبير آخر، فإن شبكة الولايات المتحدة الاقتصادية الإمبريالية التى تشكلت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وتعاظمت نتيجة لانهيار الاتحاد السوفييتى آخذة فى التفسخ حتى على الرغم من أن القواعد العسكرية والمعاهدات مازالت تمثل منطلقات مُرعبة للتدخلات العسكرية الجديدة. إن عملية تفسخ إمبراطورية الولايات المتحدة هى سبب تحدى القوى الاقتصادية الجديدة التى تقيم مراكز بديلة للنمو والتنمية. ونتيجة لهذا التحدى تعمل التغيرات التى تحدث فى البلاد الواقعة على هامش الإمبراطورية، ومعها الديون المتنامية والعجوزات التجارية

فى «مركز» الإمبراطورية على تآكلها. لا تبدى الطبقة الحاكمة القائمة بالولايات المتحدة سواء المالية منها أو العسكرية أى إرادة لمواجهة أسباب التفسخ أو اهتمام بذلك. بدلا من ذلك، تقوم كل منها بدعم الأخرى تبادليا.

يخفض القطاع المالى الضرائب ويعمق بذلك الدين العام، فيما يقوم أيضا بنهب الخزانة. تستنزف الطبقة العسكرية الخزانة فى مسعاها لشن الحروب وإقامة القواعد العسكرية المتقدمة وتفاقم العجز التجارى بتقويضها الظروف المواتية للاستثمار والتجارة.

يتضح لنا عدم إمكان الحفاظ على مكتسبات الولايات المتحدة العسكرية والسياسية والأيديولوجية والشبكة التى أقامتها حول العالم مع انهيار الاتحاد السوفييتى وما تلى ذلك من حروب. بل على العكس، فقد أدى الإفراط فى تنمية الجهاز الأيديولوجي/ العسكري/ الأمنى إلى إثارة التوقعات الاقتصادية، وإلى نضوب الموارد الاقتصادية نتيجة لعدم القدرة على استغلال الفرص الاقتصادية أو تعزيز الشبكات الاقتصادية ودمجها. أدت «الانتفاضات الشعبية» التى مولتها الولايات المتحدة فى أوكرانيا إلى قيام أنظمة عميلة غير قادرة على دعم النمو أو تفعيله.

وفـى چـورچـيا، اشـتـبك الـنـظـام فـى حـرب مُـغـامِـرة مـع روسـيـا نجم عـنـهـا خـسـائـر تجارية وفـقـدان لـبـعـض الأراضـي. كـمـا أن الأنظمـة الـعـمـيلة الحـالـيـة فـى الـفـلـبـين والمكـسـيك والـتـى يقـوم عـلـيـهـا حـكـام فـاسـدون قـامـعـون وراكـدون لابـد وأن تواجـه اضـطـرابـات كـبـرى إن آجـلا أو عـاجـلا.

الأهـم من كـل هـذا هـو أن الـتـحـركـات الـشـعـبـيـة الـعـارمـة فـى الـشـرق الأوسـط قـد بـدأت، وهـيـأت بـذلـك الـفـرصـة لـقـطـيـعـة حـاسـمـة مـع الاقـتـصـاد الـعـالـمـى الـراهـن ذى الـركـائـز الإمـبـريـالـيـة، فـيـمـا تـتـحـرك بـاتجـاه إحـداث ثـورة اجـتـمـاعـيـة تـواكـب الـثـورة الـسـيـاسـيـة.

صدر من هذه

السلسلة



تكشف الحركات الجماهيرية التى أجبرت مبارك على التنحى عن مصادر قوة الانتفاضات التلقائية ونقاط ضعفها فى آن . فمن جهة ،برهنت تلك الحركات على قدرتها على حشد مئات الآلاف ،بل والملايين فى صراع مستدام ناجح بلغ ذورته بالإطاحة بالدكتاتور بأسلوب لم تستطعه أحراب المعارضة والشخصيات التى كانت موجودة ،أو أنها لم تكن راغبة فيه.

ومن ناحية آخرى ، ونظرا لافتقادها أية قيادة قومية سياسية ،لم تستطع تلك الحركات الثورية الوصول للسلطة وتحقيق مطالبها . أتاح هذا لقيادة الجيش العليا التى كان قد عينها مبارك ا لإمساك بالسلطة وتحديد العملية « مابعد المباركية» بحيث ظلت تبعية مصرللولايات المتحدة قائمة ،مع حماية الثروة غير المشروعة لعشيرة مبارك (٧٠مليار دولار) وأيضا ممتلكات النخبة العسكرية وشركاتهم . وحماية الشريحة العليا من الطبقة الوسطى . تم إقصاء الملايين الذين حشدتهم الحركات الاجتماعية الثورية من أجل الإطاحة بالديكتاتورية، إقصاؤهم عملياً بتولى المجلس العسكرى « الثورى « الذى وجد نفسه مسئولا عن مقدرات هذا البلد .

تبرهن ثورة مصر على أن عدم وجود تنظيم سياسى وطنى يتيح الفرصة للأحزاب والشخصيات النيوليبرالية والمحافظه « المعارضة « أن تحل محل النظام . ثم تمضى فى وضع نظام انتخابى يعمل على استمرار خدمة المصالح الإمبريالية والرجعية والصهيونية . والاعتماد على جهاز الدولة القائم والدفاع عنه .

جيمس بتراس

الثورة العربية

الغلاف: حسين جبيل